

Distr.: General  
2 May 2024  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

18 حزيران/يونيه - 12 تموز/يوليه 2024

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## المستثمرون والنهج القائمة على البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة وحقوق الإنسان

تقرير الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من  
مؤسسات الأعمال

موجز

في هذا التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراري المجلس 4/17 و3/53، يبين الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، مسؤوليات المستثمرين فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان بموجب المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويوضح أيضاً الكيفية التي يمكن بها للمستثمرين مواصلة النهج القائمة على البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة التي يعتمدها مع مسؤولياتهم بموجب المبادئ التوجيهية.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً - مقدمة

## ألف - معلومات أساسية

1- في هذا التقرير، يوضح الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال مسؤوليات المستثمرين<sup>(1)</sup> فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ويبحث استخدام نُهج الاستثمار التي تركز على الاستدامة أو المعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة<sup>(2)</sup>. ويقر الفريق العامل بالنمو الكبير للمنتجات والأنشطة الاستثمارية القائمة على البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، والاستدامة<sup>(3)</sup>، مما يشير إلى اعتراف متزايد بأهمية هذه المعايير والاهتمام بها من قبل المستثمرين وسائر أصحاب المصلحة.

2- ويسلط الفريق العامل الضوء على الأهمية الحاسمة لأدوار المستثمرين، كجزء من القطاع المالي، في تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وأقر الفريق العامل، في تقييمه لتنفيذ المبادئ التوجيهية، بأن الجهات الفاعلة المالية تتمتع بقدرة فريدة في التأثير على الشركات وتعزيز التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية<sup>(4)</sup>. ولاحظ الفريق العامل أيضاً أن أحد التحديات الرئيسية يتمثل في أن غالبية الجهات الفاعلة المالية لا تربط معايير وعمليات حقوق الإنسان بالمعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة وممارسات الاستثمار بسبب عدم الفهم السائد في القطاع بأن المعايير الاجتماعية، والعديد من المؤشرات البيئية ومؤشرات الحوكمة، تعكس القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان<sup>(5)</sup>.

3- وتؤكد بعض الأنظمة القائمة على الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان في ممارسات الاستثمار، ويظهر بعض المستثمرين اهتماماً بتحسين ممارسات حقوق الإنسان في إطار نهجهم المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة. ومع ذلك، فإن مشاورات الفريق العامل والتقارير المقدمة إليه، والمعايير القائمة، تعكس حاجة كبيرة إلى التزام غالبية المستثمرين بتعزيز الاطلاع بمسؤوليتهم تجاه احترام حقوق الإنسان بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية. وذلك على الرغم من توقع أن النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة والاستثمار، يجب أن تتضمن بطبيعتها الاعتبارات المتصلة بحقوق الإنسان، لأنها ترتبط بالبشر والكوكب<sup>(6)</sup>.

4- ويسلم الفريق العامل بالطابع المترابط للمعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة. وتستلزم المواءمة مع المبادئ التوجيهية إدماج اعتبارات حقوق الإنسان في كل معيار من هذه المعايير. فعلى سبيل المثال، يرتبط التلوث وتغير المناخ (لا سيما في إطار مفهوم الانتقال العادل) والفساد ارتباطاً

(1) عبارة "مستثمرون" في جميع أجزاء هذا التقرير تشير إلى المستثمرين المؤسسيين.

(2) حسب فهم الفريق العامل، غالباً ما تُستخدم عبارتا الاستدامة والبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة بشكل متبادل في الممارسة العملية.

(3) انظر، على سبيل المثال، الرابط <https://www.gsi-alliance.org/members-resources/gsir2022/>.

(4) انظر A/HRC/47/39.

(5) المرجع نفسه. انظر أيضاً A/HRC/47/39/Add.1، الفقرة 46، و A/HRC/47/39/Add.2.

(6) انظر الرابط

[https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/Session18/InfoNoteWGBHR\\_SDGRecommendations.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/Session18/InfoNoteWGBHR_SDGRecommendations.pdf).

وثيقاً بالآثار الضارة بحقوق الإنسان<sup>(7)</sup>. ويتطلب النهج القائم على حقوق الإنسان من المستثمرين الذهاب إلى أبعد من انتهاج عملية منعزلة، ويشجع على إجراء تقييم أكثر تكاملاً وترابطاً لكيفية تقاطع حقوق الإنسان مع المعايير القائمة على البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة.

5- وعلى الرغم من التحديات، فإن النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة إذا تمكنت من مراعاة اعتبارات حقوق الإنسان بشكل صحيح، فإنها قد توفر فرصة للمستثمرين لمواءمة استثماراتهم مع المبادئ التوجيهية. ويمكنها أيضاً دعم الجهود التي يبذلها كل من المستثمرين والجهات المتلقية للاستثمارات من أجل احترام حقوق الإنسان.

## باء - الأهداف

6- يسعى الفريق العامل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية من خلال هذا التقرير. أولاً، يهدف إلى زيادة التوعية بمسؤولية المستثمرين عن احترام حقوق الإنسان، لا سيما بين أولئك الذين لا يتصرفون وفقاً للمبادئ التوجيهية في نهجهم المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة. وثانياً، يوضح المسؤوليات الأساسية للمستثمرين بموجب المبادئ التوجيهية، وينظر بذلك في كيفية مواءمة نهج الاستثمار القائمة على البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة مع المبادئ التوجيهية. وثالثاً، يقدم توصيات استناداً إلى الأدلة التي جمعت بشأن كيفية تطبيق المبادئ التوجيهية في إطار النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة.

## جيم - المنهجية والتعاريف والنطاق

7- استفاد الفريق العامل في إعداد التقرير من المساهمات الخطية المقدمة من أكثر من 70 دولة، ومن مؤسسات أعمال تجارية (بما في ذلك الجهات المستثمرة)، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، ورابطات الصناعات، وجهات أخرى<sup>(8)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، استرشد بالمشاورات المفتوحة مع أصحاب المصلحة المتعددين في أديس أبابا وجنيف وسانتياغو، فضلاً عن المشاورات المحددة الهدف في لندن وملبورن وسيدني ونيويورك وباريس وسنغافورة مع مستثمرين ومستشارين فنيين. ويتضمن التقرير رؤى متعمقة وأمثلة مستمدة من الاستعراض الشامل للأدبيات والأنظمة والسياسات والممارسات والمنازعات القانونية ذات الصلة. ويستند التقرير أيضاً إلى الأعمال السابقة التي اضطلع بها الفريق العامل<sup>(9)</sup>، وإلى الأعمال ذات الصلة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان<sup>(10)</sup>، وبرنامج الأمم المتحدة

(7) انظر، على سبيل المثال، A/78/155 و A/HRC/44/43 والرابط

<https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/ClimateChange/materials/KMBusiness.pdf> و [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_emp/---emp\\_ent/documents/publication/wcms\\_432859.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_432859.pdf)

(8) متاح في الرابط <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/investors-esg-and-human-rights>

(9) انظر A/HRC/47/39/Add.1 والرابط <https://empresasyderechoshumanos.org/wp-content/uploads/2023/12/COMO-INTEGRAR-LOS-DERECHOS-HUMANOS-EN-LAS-FINANZAS-EN-AMERICA-LATINA-Y-EL-CARIBE.pdf> (باللغة الإسبانية)، و <https://www.ohchr.org/sites/default/files/2021-12/ungps10plusroadmap.pdf>

(10) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/B-Tech/B-Tech-Briefing-Investment.pdf>

الإنمائي<sup>(11)</sup>، والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة<sup>(12)</sup>، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي<sup>(13)</sup>، ومنظمة العمل الدولية<sup>(14)</sup>.

8- ويركز التقرير على المستثمرين المؤسسيين باعتبارهم يشملون فئتين رئيسيتين من الجهات الفاعلة: أصحاب الأصول ومدبرو الأصول. ويتولى أصحاب الأصول جمع الأموال وحيازتها، وهي تشمل صناديق التقاعد العامة والخاصة وصناديق الثروة السيادية وصناديق الهبات. وتتولى الجهات المديرة للأصول إدارة الصناديق نيابة عن أصحاب الأصول، وهي تشمل عدة جهات منها منظمات تدير محافظ كبيرة ومتنوعة أو فئات أصول محددة، وصناديق استثمار مشتركة، وشركاء عامين في الأسهم الخاصة، وصناديق تنظيم المشاريع الاجتماعية، وصناديق رأس المال الاستثماري. ويتم تضمين البنوك التجارية والاستثمارية بالنظر إلى وظائفها في مجال إدارة الأصول، وأنشطتها المتعلقة بإقراض الشركات عندما يكون جزءاً من استثمار ما في مجال الأعمال التجارية. وتُستبعد من هذا النطاق مؤسسات التمويل الإنمائي المتعددة الأطراف والوطنية<sup>(15)</sup> وشركات التأمين، ومؤسسات تكنولوجيات الخدمات المالية (fintech) وصغار المستثمرين.

9- ويعكس التقرير المصطلحات التي يستخدمها المستثمرون والخبراء فيما يخص نهج الاستثمار المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة. وعليه، ولأغراض إعداد التقرير، يشمل نطاق هذه النهج جميع المنتجات والخدمات المالية المحددة، مثل الصناديق المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، والسندات الخضراء، والقروض المرتبطة بالاستدامة، والصناديق المواضيعية التي تركز على معايير محددة اجتماعية أو بيئية أو متعلقة بالحوكمة. ويمكن للمستثمرين أيضاً استخدام عدد متزايد من المؤشرات ذات الصلة والتصنيفات وأدوات وضع المعايير المرجعية.

10- وهذا التقرير ليس تقريراً شاملاً يستند إلى خبرة تجريبية. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يعكس الردود الواردة من الجهات المعنية بالمشاورات، ويركز بشكل أكبر على الاستثمار في الأسهم المدرجة في أسواق الأوراق المالية. ومع ذلك، يمكن أن تستخدم النتائج والتوصيات الواردة في التقرير في توجيه جميع أنواع المستثمرين وتطبيق على جميع فئات الأصول.

## ثانياً - السياق

11- تختلف النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة باختلاف المستثمرين واستراتيجيات الاستثمار وفئات الأصول. وتفتقر هذه النهج إلى تعاريف موحدة ولا ترتبط بأي معايير عالمية محددة، مما يؤدي إلى مخاطر التمويه الأخضر وادعاء مراعاة حقوق الإنسان، على نحو ما أبرزته، ضمن جهات

(11) انظر الرابط <https://sdginvestorplatform.undp.org/>

(12) انظر الرابط <https://www.unepfi.org/investment/investment/>

(13) انظر الرابط <https://mneguidelines.oecd.org/rbc-financial-sector.htm>

(14) انظر الرابط

[https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_emp/---emp\\_ent/documents/publication/wcms\\_432859.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_432859.pdf)

(15) انظر [A/HRC/53/24/Add.4](https://www.unhcr.org/refugees/53/24/Add.4)

أخرى<sup>(16)</sup>، المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية<sup>(17)</sup>. ويمكن للمستثمرين استخدام النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة (أي كانت تسميتها) لأسباب مختلفة تشمل تحسين عوائدهم المعدلة حسب المخاطر وزيادة التأثيرات الإيجابية وتقليل التأثيرات السلبية على الناس والكوكب. وعموماً، فإن هذه النهج (باستثناء الاستثمار المؤثر) لها بشكل عام هدف رئيسي يتمثل في توليد عائدات معدلة حسب المخاطر ولا تهدف في المقام الأول إلى ضمان أن تتجنب الاستثمارات إحداث آثار سلبية على حقوق الإنسان. ويمكن أن تساعد هذه النهج في تحسين بعض الآثار المترتبة على حقوق الإنسان على مستوى الجهة المتلقية للاستثمار عندما يعتبر المستثمرون أن لها آثار مالية ذات شأن.

12- وفي سياق الجهود المشتركة التي بذلت مؤخراً، حاول أصحاب المصلحة المواءمة بين تعاريف هذه النهج<sup>(18)</sup>، وقد اعتمد الفريق العامل على تلك التعاريف في هذا التقرير. وتشمل هذه النهج، في المقام الأول، دمج النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، والفحص، والاستثمار المواضيعي، والإشراف والاستثمار المؤثر<sup>(19)</sup>. ويعتمد تنفيذ نشر هذه النهج، الوارد وصفها أدناه، على المستثمرين، وعلى مساهمات عدد من الجهات الفاعلة، وذلك على سبيل المثال لجمع البيانات اللازمة لتقييم الاستثمارات الممكنة والقائمة في ضوء أي استراتيجية محددة.

13- إن دمج النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة يتجسد في "النظر المستمر في العوامل المتصلة بالنهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة ضمن تحليل الاستثمار وعملية صنع القرار بهدف تحسين العوائد المعدلة حسب المخاطر"<sup>(20)</sup>. وفي المقابل، يشمل الفحص عملية تحديد الاستثمارات المسموح بها أو غير المسموح بها في المحفظة<sup>(21)</sup>. ويشمل ذلك أنواعاً مختلفة من الفحص لها خصائص متداخلة في بعض الأحيان، مثل الفحص الإيجابي أو السلبي أو الإقصائي أو الأفضل في فئته أو القائم على المعايير. فعلى سبيل المثال، يجري بعض المستثمرين فحصاً إقصائياً أو سلبياً لبعض القطاعات أو الأعمال التجارية أو الدول، أو المسائل مثل الوقود الأحفوري والتعدين وتصنيع الأسلحة والمواد الكيميائية والتبغ. وعادة ما يستند الفحص فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان إلى المخاطر المتعلقة بالأنظمة أو المسائل الخلافية بدلاً من المبادئ التوجيهية. وفي الوقت نفسه، يشمل الاستثمار المواضيعي اختيار الأصول من أجل الوصول إلى اتجاهات محددة، مثل تلك المتعلقة بتغير المناخ والتحول إلى اقتصاد دائري بصورة أكبر<sup>(22)</sup>.

14- ويتمثل الإشراف في استخدام حقوق المستثمرين ونفوذهم لحماية وتعزيز القيمة الإجمالية على المدى الطويل<sup>(23)</sup>. في حين أن بعض المستثمرين قد يختارون فحص قطاعات معينة، وقد يختار آخرون التعامل مع تلك القطاعات من خلال الإشراف. والاستثمار المؤثر، في المقابل، هو نهج محدد يهدف إلى

(16) يفهم الفريق العامل التموية الأخضر على أنه تسويق مخادع يضخم ما تفعله شركات الأعمال التجارية لحماية البيئة، وينظر إلى التموية الأزرق (bluewashing) على أنه تسويق مخادع يبالغ في تضخيم التزام الشركة بالممارسات الاجتماعية المسؤولة أو بحقوق الإنسان. وهناك أيضاً خطر "المزاعم غير المثبتة بشأن التأثير"، مثلما نوقش في التقرير.

(17) انظر الرابط <https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD688.pdf>

(18) انظر الرابط <https://www.unpri.org/download?ac=19468>

(19) المرجع نفسه.

(20) المرجع نفسه.

(21) المرجع نفسه.

(22) المرجع نفسه.

(23) المرجع نفسه.

توليد تأثير اجتماعي و/أو بيئي إيجابي وقابل للقياس إلى جانب العائد المالي<sup>(24)</sup>. ويمكن أن يولد الاستثمار المؤثر آثاراً إيجابية على حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال دعم التمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

15- وينبغي ألا تغطي المساهمة الإيجابية المحتملة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية على مسؤولية المستثمرين عن احترام حقوق الإنسان، ومن ثم توضع في الاعتبار الآثار السلبية المحتملة أو الفعلية على حقوق الإنسان التي يمكن أن تحدث نتيجة للاستثمار. ويساور الفريق العامل القلق إزاء احتمال استخدام مزاعم غير مثبتة بشأن تأثير الاستثمار، حيث تسوق الاستثمارات على أنها لا تلحق أي ضرر دون أن تكون هناك أدلة قوية أو نتائج إيجابية هامة، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، مما يضلل المستثمرين والمستفيدين<sup>(25)</sup>.

16- وتحدد توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن القطاع المالي<sup>(26)</sup>، ومجموعة الأدوات الصادرة عن تحالف المستثمرين من أجل حقوق الإنسان<sup>(27)</sup>، ومبادئ الاستثمار المسؤول<sup>(28)</sup>، سياق المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان في مجال الاستثمارات من خلال مراعاة النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة وإظهار كيف يمكن للمستثمرين الاضطلاع بمسؤوليتهم عن احترام حقوق الإنسان. وتشمل الجوانب المشمولة ما يلي: قرارات الاستثمار وتخصيص رأس المال (قبل الاستثمار وبعده وفيما يتعلق بتصفية الاستثمارات)؛ والإشراف على الجهات المتلقية للاستثمار، بما في ذلك التعاون مع هذه الجهات واستخدام حق التصويت، على المستويين الفردي والجماعي؛ والتعاون مع أصحاب الحقوق وواضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين. ويرى الفريق العامل أن العناصر الرئيسية المتعلقة ببذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان ومعالجتها يمكن متابعتها من خلال هذه الجوانب الثلاثة. وبالإضافة إلى ذلك، تشدد الموارد المذكورة أعلاه على ضرورة أن تكون لدى المستثمرين سياسات راسخة على المستوى التنظيمي تمكنهم من الاضطلاع بمسؤوليتهم عن احترام حقوق الإنسان، والقيام بذلك من منظور حقوق الإنسان.

## ثالثاً - المسائل الجنسانية

### ألف - البيانات المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة وحقوق الإنسان

17- تبين الأدلة أن المستثمرين يعتمدون في المقام الأول على ثلاثة مصادر للمعلومات لتحديد الآثار السلبية على حقوق الإنسان: إفصاح الشركات، وتقارير وسائط الإعلام، والتصنيفات أو المعايير الصادرة عن مقدمي البيانات التجارية<sup>(29)</sup>. وتشمل المصادر الرئيسية الأخرى التقارير والمعلومات الواردة من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان، والمدخلات المقدمة من مستثمرين آخرين،

(24) المرجع نفسه. انظر أيضاً <https://thegiin.org/impact-investing/need-to-know/>.

(25) انظر الرابط <https://www.iso.org/news/ref2752.html>.

(26) انظر، على سبيل المثال، الرابط <https://mneguidelines.oecd.org/rbc-financial-sector.htm>.

(27) انظر الرابط <https://investorsforhumanrights.org/sites/default/files/attachments/2020-05/Full%20Report-%20Investor%20Toolkit%20on%20Human%20Rights%20May%202020c.pdf>.

(28) انظر الرابط <https://www.unpri.org/download?ac=11953>.

(29) المعلومات المقدمة ضمن مبادئ الاستثمار المسؤول.

والإنذارات المتعلقة بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، والتقارير القطرية الصادرة عن منظمات دولية، والمعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة أو ممثليهم<sup>(30)</sup>.

18- وعلى وجه التحديد، لاحظ الفريق العامل استخدام بعض المستثمرين معايير التحالف العالمي لوضع المعايير المرجعية - بما في ذلك في القطاع المالي<sup>(31)</sup> - للتعامل مع الشركات في مجال حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تتعقب شركة أفيفا إنفستورز (Aviva Investors) التقدم الذي تشهده الجهات المتلقية للاستثمار باستخدام مجموعة فرعية من المؤشرات المستمدة من معيار حقوق الإنسان للشركات والبيانات الاجتماعية الأساسية<sup>(32)</sup>. كما أخبر المستثمرون الفريق العامل أنهم وجدوا أن مبادرات الإفصاح عن القوى العاملة (Workforce Disclosure Initiative)، وتصنيف الحقوق الرقمية (Ranking Digital Rights)، و(KnowTheChain) ذات قيمة خاصة. والجهات مثل مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والمبادرات مثل قاعدة بيانات ملفات النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة في ميانمار، تعزز الشفافية، وتمكن المستثمرين من مواءمة قراراتهم مع اعتبارات حقوق الإنسان، لا سيما في الحالات التي لا يُطلب فيها من الجهات المتلقية للاستثمار الإفصاح عن معلومات تتعلق بحقوق الإنسان.

19- غير أن العديد من المستثمرين أشاروا إلى الحاجة إلى مزيد من المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ويحتاج المستثمرون إلى الحصول على بيانات أفضل من الجهات المتلقية للاستثمارات - يتم توفيرها إما مباشرة أو من خلال موفري البيانات التجارية ووكالات التصويت بالوكالة - من أجل تقييم التوافق مع المبادئ التوجيهية، ويحتاجون أيضاً إلى بيانات محدثة عن الآثار الضارة بحقوق الإنسان<sup>(33)</sup>.

20- إن نطاق الممارسات الحالية لجمع البيانات من قبل موفري البيانات التجارية ووكالات التصويت بالوكالة والمصادر المستخدمة فيها محدود للغاية فيما يتعلق بالآثار الفعلية أو المحتملة الضارة بحقوق الإنسان. وترتكز هذه الممارسات في المقام الأول، من بين عوامل أخرى، على وجود سياسات لحقوق الإنسان، أو خلافاً عامة قائمة أو سابقة، وهو نهج رجعي المنحى ولا يميل إلى مراعاة إشراك أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، يلاحظ الفريق العامل أن هناك مشكلة فيما يتعلق بالحجم، مما يعني أن البيانات نادراً ما تقدم صورة كاملة عن مدى توافق أحد الأصول الأساسية مع المبادئ التوجيهية أو تقييماً متسقاً للأعمال التجارية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تشير الأدلة المستقاة من مشاورات الفريق العامل إلى أن حقوق الإنسان، حيثما تؤخذ في الحسبان أصلاً، تميل إلى أن يتناولها موفرو البيانات من حيث التأثير الذي يمكن أن تحدثه على المستثمرين، وليس التأثير الذي يمكن أن تحدثه على الناس والكوكب<sup>(34)</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن المعايير والمنهجيات والمقاييس التي يستخدمها موفرو البيانات التجارية ووكالات التصويت بالوكالة من أجل مراعاة حقوق الإنسان ليست دائماً شفافة، وغالباً ما يرجع

(30) المرجع نفسه.

(31) انظر الرابط <https://www.worldbenchmarkingalliance.org/financial-system-benchmark/>.

(32) انظر الرابط <https://www.worldbenchmarkingalliance.org/impact/how-do-investors-use-the-corporate-human-rights-benchmark/> و [https://assets.worldbenchmarkingalliance.org/app/uploads/2023/11/WBA\\_Case\\_Study\\_Investors\\_-\\_V2.pdf](https://assets.worldbenchmarkingalliance.org/app/uploads/2023/11/WBA_Case_Study_Investors_-_V2.pdf).

(33) انظر الرابط <https://cdn2.assets-servd.host/shareaction-https://www.unpri.org/download?ac=17543> و <https://www.unpri.org/download?ac=17543> و <https://api.production/resources/reports/Point-of-No>Returns-2023-Part-III.pdf>.

(34) انظر الرابط <https://www.bloomberg.com/graphics/2021-what-is-esg-investing-msci-ratings-focus-on-corporate-bottom-line/>.

ذلك إلى المنهجيات المتعلقة بالملكية، مما يحد من فهم المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين لكيفية تحديد القضايا من أجل إدراجها.

21- ولاحظ الفريق العامل أيضاً أن منهجيات التصنيف السائدة تدمج المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة في درجة عامة واحدة، وإن كان من غير الواضح في كثير من الأحيان كيفية تجميع هذه البيانات. وبالنظر إلى اختلاف المنهجيات، يمكن أن تختلف التصنيفات المقدمة من موفري الخدمات اختلافاً كبيراً، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تدرج حقوق الإنسان في المعيار الاجتماعي فقط (حيث لا تقيّم المنهجية بشكل ملائم الآثار الضارة بحقوق الإنسان)، فمن المحتمل أن تُحجب إذا حصلت المعايير الأخرى على درجات تصنيف عالية. وبيّنت مشاورات الفريق العامل أيضاً احتمال تضارب المصالح فيما يتعلق بنموذج الأعمال التجارية لموفري البيانات التجارية، بما يشمل المبالغ المدفوعة مقابل التصنيفات والخدمات الاستشارية المرتبطة بها<sup>(35)</sup>.

22- ويتزايد قيام المنظمين وسلطات الأسواق المالية بوضع، أو النظر في وضع، مدونات قواعد سلوك وأنظمة لتحسين شفافية منهجيات الجهات المعنية بالتصنيف، ولتجنب تضارب المصالح<sup>(36)</sup>. وأشار أحد المستثمرين إلى أنه 'بدون إدخال تغييرات في بيئة البيانات، ستكون إمكانية الحثّ على تحسين سلوك الشركات محدودة'<sup>(37)</sup>. وينظر بعض موفري البيانات التجارية بنشاط حالياً في تحسين منهجياتهم من أجل مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك مستوى تفصيل البيانات وتقييمات الأهمية النسبية للأثر.

23- وتتخذ العديد من مجموعات أصحاب المصلحة والمستثمرين مزيداً من الخطوات لمعالجة بعض هذه القضايا عن طريق وضع معايير تتعلق بحقوق الإنسان، بغية مواءمة المعايير مع المبادئ التوجيهية. وتحاول هيئات أخرى، مثل المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، وفرقة العمل المعنية بعدم المساواة والإفصاحات المالية المتصلة بالجوانب الاجتماعية، وضع المعايير من منظور القضايا الاجتماعية، ورأس المال البشري وعدم المساواة.

24- وسيطلب تحسين توفير البيانات إجراء تقييمات نوعية، وكمية عند الاقتضاء، لأداء الجهات المتلقية للاستثمار في مجال حقوق الإنسان، وإشراك أصحاب المصلحة المتأثرين، فضلاً عن بيانات موحدة للنهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة وأطر الإبلاغ. فعلى سبيل المثال، لا يكفي أن يقيم موفرو البيانات ما إذا كان لدى الشركات سياسات تتعلق بحقوق الإنسان؛ وينبغي لها أن تحلل نوعية السياسة، وأن تقيم ما إذا كانت مجالس إدارتها ترصد الآثار الضارة بحقوق الإنسان على نطاق واسع (أي ليس فقط فيما يتعلق بالآثار الضارة بالأعمال التجارية)، وما إذا كان هناك عمال لديهم خبرة مناسبة في مجال حقوق الإنسان، وما إذا كان نموذج الأعمال نفسه ينطوي على مخاطر متصلة في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من البيانات النوعية والاستشرافية حول عمليات بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان، مما يعكس الجهود التي تبذلها الجهات المتلقية للاستثمارات في تحديد

(35) انظر الرابط <https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD690.pdf>.

(36) انظر، على سبيل المثال،

<https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2024/02/05/environmental-social-and-governance-esg-ratings-council-and-parliament-reach-agreement/> و-  
[https://www.gov.uk/government/consultations/future-regulatory-regime-for-environmental-social-and-governance-esg-ratings-providers?utm\\_medium=email&utm\\_campaign=govuk-notifications-topic&utm\\_source=6b7763fc-af48-47fb-b8b1-](https://www.gov.uk/government/consultations/future-regulatory-regime-for-environmental-social-and-governance-esg-ratings-providers?utm_medium=email&utm_campaign=govuk-notifications-topic&utm_source=6b7763fc-af48-47fb-b8b1-)

<https://www.fsa.gov.jp/en/news/2023/20230727.html> و [45bc97991bc8&utm\\_content=immedia](https://www.fsa.gov.jp/en/news/2023/20230727.html)

(37) انظر الرابط <https://www.churchofengland.org/sites/default/files/2024-01/church-commissioners-report-human-rights-integration-and-approach.pdf>.



الآثار الضارة بحقوق الإنسان ومنعها وتخفيفها، والمساءلة بشأنها عند الاقتضاء، وذلك لتقييم التوافق الفعلي للبيانات مع المبادئ التوجيهية.

## باء - الأهمية النسبية وحقوق الإنسان

25- تركزت بعض التقارير والمشاورات المتعلقة بهذا التقرير على المعلومات المتعلقة بالاستدامة التي تعتبر "جوهرية" أو "مفيدة لاتخاذ القرارات". أي ما هي المعلومات المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة التي تعتبر مهمة لقرارات المستثمرين بالدخول في الاستثمار، وبالتالي يجب أن توفرها الجهات المتلقية للاستثمارات.

26- ويمكن تطبيق مفهومين رئيسيين للأهمية النسبية - الأهمية النسبية المالية والأهمية النسبية للتأثير - على المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة، بما في ذلك جوانب حقوق الإنسان<sup>(38)</sup>. وتأخذ الأهمية النسبية المالية (أو الأهمية النسبية الفردية) في الاعتبار كيف يمكن لهذه المعايير (الإيجابية والسلبية على حد سواء) أن تمثل مخاطر وفرصاً للمستثمر، وتؤثر في النهاية على قدرة المستثمر على توليد قيمة أو توليد عوائد محسنة معدلة حسب المخاطر. وهي تتميز بتقديم وجهة نظر "من منظور خارجي" للمعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة (أي كيف تؤثر هذه المعايير على الجهة المتلقية للاستثمار). وتأخذ الأهمية النسبية للتأثير في الاعتبار كيف يمكن للجهة المتلقية للاستثمار أو المستثمرة أن تؤثر في معايير الاستدامة (على سبيل المثال، التأثير على الناس والكوكب). وهي تتميز بتقديم وجهة نظر "من منظور داخلي" لهذه المعايير (أي كيف تؤثر الأعمال التجارية على المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة). ويعد التعامل مع المجموعات المتأثرة، مثل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنقابات العمالية والعمال وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، أمراً أساسياً لنهج الأهمية النسبية للتأثير. ويمكن النظر في هذين النوعين من الأهمية النسبية معاً أو بشكل منفصل. وعند النظر إليهما معاً، يمكن الإشارة إليهما بـ "الأهمية النسبية المزدوجة". وعادة ما تحدد مفاهيم الأهمية النسبية هذه كيفية تعامل الجهات المتلقية للاستثمار والمستثمرين مع الآثار الضارة بحقوق الإنسان.

27- وتوفر كل من مبادرة الإبلاغ العالمية والمعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة أطراً للحصول على البيانات ذات الصلة بالمستثمرين، بما في ذلك من أجل تقييم الأهمية النسبية للتأثير، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية. وفي كلا الإطارين، ينصب التركيز الرئيسي على تقييم تأثير الشركات على أصحاب الحقوق إلى جانب معايير الاستدامة الأخرى.

28- والمتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة، الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، تركز بشكل أساسي على الأهمية النسبية المالية. ومع ذلك، يقر المجلس في المتطلبات العامة بالعلاقة بين الآثار والمخاطر والفرص، مما يشير إلى أن توليد التدفقات النقدية لكيان ما "ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتفاعلات بين الكيان وأصحاب المصلحة والمجتمع والاقتصاد والبيئة الطبيعية في جميع أوجه سلسلة القيمة للكيان". ومع ذلك، فإن الفريق العامل يشاطر المخاوف التي أثارت بشأن اقتراح

(38) للاطلاع على تعريف للأهمية النسبية، انظر الرابط [https://read.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/oecd-guidelines-for-multinational-enterprises-on-responsible-business-conduct\\_81f92357-en#page1](https://read.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/oecd-guidelines-for-multinational-enterprises-on-responsible-business-conduct_81f92357-en#page1)

المجلس الفصل بين حقوق الإنسان ورأس المال البشري، لأن رأس المال البشري، الذي يجسده العمال، هو رصيد للشركات، والعمال هم أيضاً أصحاب حقوق تتحمل الشركات مسؤوليات تجاههم<sup>(39)</sup>.

29- ويدرك الفريق العامل أيضاً أن الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان يمكن أن تعد ثانوية أو غير متسقة مع الواجبات الائتمانية للمستثمرين. ولا تزال هناك حواجز ناجمة عن سوء التفسير المحتمل للواجبات الائتمانية على أنها تحد من قدرة المستثمرين على تكريس الأصول والجهود لأي شيء لا يعزز الوضع المالي للمستفيدين من نظام التقاعد أو العملاء على المدى القصير<sup>(40)</sup>. ويلاحظ الفريق العامل أن المخاطر المالية والآثار الضارة بحقوق الإنسان كثيراً ما تكون مترابطة، بما في ذلك على مدى عدة آفاق زمنية. وعلاقة المستثمر بالآثار الإيجابية أو السلبية على الناس والكوكب قد تؤدي أيضاً إلى توليد فرص أو مخاطر مالية<sup>(41)</sup> يجب أن تؤخذ في الاعتبار. ومثلما لاحظت إحدى مجموعات المستثمرين، فإن بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان هي إظهار لأهميتها النسبية. وعلى هذا النحو، إذا لم تصحح شركة ما عن كيفية تحديد وإدارة المخاطر والتأثيرات على الأشخاص في سلسلة القيمة الخاصة بها... تكون العملية المتعلقة بالأهمية النسبية معيبة، مما سيقوض الإفصاح عن الاستدامة لاحقاً<sup>(42)</sup>. ويؤثر عدم الكشف عن البيانات على عملية صنع القرار لدى المستثمرين ويؤدي إلى مخاطر مالية محتملة على المستثمر. والواقع أن هناك هيئة عينتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ذكرت أن قضايا حقوق الإنسان، مثل الرق المعاصر، في سلسلة التوريد يمكن أن تشكل خطراً مادياً مالياً على نظم معاشات التقاعد<sup>(43)</sup>.

30- وقد اعتمدت عدة ولايات قضائية نهج الأهمية النسبية المزدوجة<sup>(44)</sup>، ولاحظت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن معايير النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة غالباً ما تستخدم لغرض تحديد المخاطر المالية، لكن يمكن البناء على هذه العمليات لمراعاة المخاطر المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول<sup>(45)</sup>، التي قد تشمل مخاطر تتعلق بحقوق الإنسان. ويرى الفريق العامل أن نهج الأهمية النسبية المزدوجة يمكن أن يكفل تحديد الآثار السلبية لحقوق الإنسان على الناس ومنعها والتخفيف من حدتها والمساءلة بشأنها، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية.

(39) انظر الرابط <https://www.unpri.org/download?ac=19189>؛ و- <https://shiftproject.org/issb-social-disclosures/>.

(40) انظر [A/HRC/47/39/Add.1](https://www.unpri.org/download?ac=19189).

(41) انظر الرابط - <https://fmlc.org/wp-content/uploads/2024/02/Paper-Pension-Fund-Trustees-and-Fiduciary-Duties-Decision-making-in-the-context-of-Sustainability-and-the-subject-of-Climate-Change-6-February-2024.pdf>.

(42) انظر الرابط - <https://www.responsible-investor.com/comment-data-providers-and-proxy-advisers-must-step-up-on-human-rights/>.

(43) انظر الرابط - <https://assets.publishing.service.gov.uk/media/62d14534d3bf7f28661f0937/government-response-to-dwp-social-call-for-evidence.pdf>؛ و- <https://www.taskforceonsocialfactors.co.uk/report/>.

(44) انظر، على سبيل المثال، - <https://www.esgtoday.com/china-stock-exchanges-announce-mandatory-sustainability-reporting-requirements-for-listed-companies/>؛ و- <https://ec.europa.eu/newsroom/fisma/items/754701/en>.

(45) انظر الرابط <https://mneguidelines.oecd.org/RBC-for-Institutional-Investors.pdf>.

## رابعاً- البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة من منظور المبادئ التوجيهية

### ألف- واجب الدول في حماية حقوق الإنسان

31- يشدد الفريق العامل على أن تشريعات الدول وأنظمتها تشكل جزءاً من "المزيج الذكي" المشار إليه في المبادئ التوجيهية، والذي يتضمن تدابير وطنية ودولية وإلزامية وطوعية لتعزيز احترام المستثمرين لحقوق الإنسان، بما يشمل المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة أو الاستدامة. وكجزء من هذه التدابير، يمكن للدول ضمان أن يكون المستثمرين وسائر الجهات الفاعلة في نظام القطاع المالي مدرجين بشكل صريح في خطط العمل الوطنية وغيرها من السياسات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان<sup>(46)</sup>. ويمكن للدول أن تسعى من خلال الأنظمة إلى وضع معايير متسقة وقوية مع السماح بمرونة استيعاب مختلف أنواع المستثمرين، واستراتيجيات الاستثمار وفئات الأصول، فضلاً عن الولاية القضائية التي يوجد فيها المستثمرون واستثماراتهم، والقطاعات التي يستثمرون فيها.

32- وفي المشاورات والتقارير المقدمة إلى الفريق العامل، أعرب المستثمرون عن رغبتهم في الحصول على توجيهات تنظيمية. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، توجيهات للمستثمرين بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية على مستوى أصول واستراتيجيات استثمار محددة وفيما يتعلق بالتعاون مع الجهات المتلقية للاستثمار، ومع أصحاب المصلحة المتأثرين، مثل الشعوب الأصلية، ومع مستثمرين آخرين<sup>(47)</sup>. ويمكن أن تشمل التوجيهات أيضاً الأهمية النسبية المزدوجة فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ، مما قد يزيد من تحفيز إشراك أصحاب المصلحة. ويمكن لآليات الإشراف المنصوص عليها في التشريعات أن تساعد في تقديم أمثلة على أفضل الممارسات وتحديد مجالات التحسين.

33- ومن المهم أن تتجنب الدول استبعاد أي من المعايير البيئية أو الاجتماعية أو الحكومية، من أجل ضمان تطبيق اعتبارات حقوق الإنسان في جميع هذه المعايير. واستمع الفريق العامل إلى بواغث قلق خلال المشاورات مفادها أن الأنظمة يمكن أن تقيد النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، أو يمكن أن تركز على مجموعة محدودة من الآثار على حقوق الإنسان، على سبيل المثال، أشكال الرق المعاصر وحده. وعند وضع التشريعات، يمكن للدول أن تتجنب أخذ الشركات بأسلوب

(46) انظر، على سبيل المثال،

[https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/NationalPlans/Beilage01Prin\\_cipesdirecteursdeONUrelatifsauxentreprisesdroitshomme\\_Suisse.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/NationalPlans/Beilage01Prin_cipesdirecteursdeONUrelatifsauxentreprisesdroitshomme_Suisse.pdf) (سويسرا)،

و- <https://www.state.gov/wp-content/uploads/2024/03/2024-United-States-Government-National-Action-Plan-on-Responsible-Business-Conduct.pdf> (الولايات المتحدة الأمريكية)،

و [https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/NationalPlans/Denmark\\_NationalPlanBHR.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/NationalPlans/Denmark_NationalPlanBHR.pdf) (الدنمارك)،

و <https://tem.fi/documents/1410877/3084000/National%20action%20plan%20for%20the%20implementation%20of%20the%20UN%20guiding%20principles%20on%20business%20and%20human%20rights/1bc35feb-d35a-438f-af56-aec16adfcbae> (فنلندا)،

و [https://www.regjeringen.no/globalassets/departementene/ud/vedlegg/mr/business\\_hr\\_b.pdf](https://www.regjeringen.no/globalassets/departementene/ud/vedlegg/mr/business_hr_b.pdf) (النرويج).

(47) على سبيل المثال، يتعين على الشركات المدرجة في البورصة في زيمبابوي الكشف عن سياسات الاستدامة والأداء في تقاريرها السنوية وفقاً للجزء الحادي والعشرين من قواعد الأوراق المالية والبورصات (الصك القانوني 134 لعام 2019). ويوصى بأن تكشف عن الآثار الإيجابية والسلبية على البيئة والمجتمع، وأن تبين كيفية ارتباط أدائها بأصحاب المصلحة ومساهمتها في التنمية المستدامة.

الاستيفاء الشكلي للشروط، بالانتقال من اللوائح القائمة على "الامتثال أو الشرح" إلى نظام تنظيمي قائم على نهج "الامتثال والشرح".

34- وثمة مسألة رئيسية أخرى تتمثل في معالجة تدني مستويات الإلمام بالشؤون المالية بين عامة الجمهور، من أجل زيادة الوعي بمسؤولية المستثمرين فيما يتعلق بحقوق الإنسان وشفافيتها والمساءلة عنها<sup>(48)</sup>. ويلاحظ الفريق العامل الجهود التي تبذلها موريشيوس، من خلال صندوق الخدمات المالية، لتتقيف المستهلكين وإنشاء منصة لتفاعل مقدمي الخدمات مع أصحاب المصلحة<sup>(49)</sup>، بما في ذلك إنشاء معهد للخدمات المالية من أجل تحسين مهارات العاملين في قطاع الخدمات المالية وإعادة تأهيلهم<sup>(50)</sup>. ويمكن أيضاً لمنظمات المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية وغيرهم الاضطلاع بدور محوري، لا سيما في تتقيف الجمهور والمستثمرين وفي بناء قدراتهم على مراعاة حقوق الإنسان في سياق خيارات الاستثمار، واستكمال الجهود التي تبذلها الدولة لتوفير الموارد والتدريب والمعلومات بشأن تقييم آثار الأعمال التجارية على حقوق الإنسان.

## 1- الدولة بوصفها جهة فاعلة اقتصادية

35- تمشياً مع المبادئ التوجيهية، ينبغي للدول أن تعزز احترام حقوق الإنسان من خلال دورها كجهات فاعلة اقتصادية، وذلك على سبيل المثال من خلال سياسات المشتريات العامة<sup>(51)</sup>. وفي هذا الصدد، أوصت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن تدعم الدول تنفيذ المعايير "من خلال إدماج المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة في توفير وإدارة الأسهم أو الديون أو المنح أو القروض أو الضمانات أو التأمين، بما في ذلك عن طريق تعزيز التوعية بالسلوك التجاري المسؤول بين الأطراف المناسبة المشاركة في طلبات الحصول على اعتمادات تصدير مدعومة رسمياً<sup>(52)</sup>. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، ينص التوجيه بشأن التزام الشركات ببذل العناية الواجبة في مجال الاستدامة على أن الامتثال للتوجيه قد يكون معياراً للمشتريات العمومية.

36- ومثلما ذكر الفريق العامل آنفاً، يمكن للدول أن تقي بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان بضمان امتثال المؤسسات المالية المملوكة للدولة (مثل المصارف المملوكة للدولة وصناديق معاشات التقاعد ووكالات ائتمانات التصدير) للمبادئ التوجيهية<sup>(53)</sup>. وإذا جعلت الدول حماية حقوق الإنسان إحدى أولويات السياسة الوطنية، فينبغي أن يصب ذلك في الاستراتيجيات الاستثمارية للمؤسسات المالية المملوكة للدولة.

37- وفي كولومبيا، وعقب اعتماد أول خطة عمل وطنية للبلد بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، خضعت العديد من الجهات الفاعلة المالية في القطاع العام، بما في ذلك المصارف التجارية العامة، لتوجيه صادر عن وزارة المالية والائتمان العام يطلب من جميع المؤسسات المملوكة للدولة أن

(48) انظر الرابط - <https://www.oecd->

library.org/docserver/56003a32en.pdf?expires=1703008984&id=id&accname=guest&checksum=.022564E62D3715369141C2F56F17029D

(49) انظر الرابط / <https://harmony.mu/>

(50) انظر الرابط <https://mauritiusifc.mu/government-agencies-regulators/financial-services-institute>

(51) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/32/45.

(52) انظر الرابط <https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0486>.

(53) انظر A/HRC/32/45 والرابط - [https://empresasyderechoshumanos.org/wp-](https://empresasyderechoshumanos.org/wp-content/uploads/2023/05/EMPRESAS-PUBLICAS-final.pdf)

content/uploads/2023/05/EMPRESAS-PUBLICAS-final.pdf (بالإسبانية).

تثبت، على أعلى مستوى إداري، التزامها باحترام حقوق الإنسان. وعلى الرغم من عدم وجود شرط محدد ببذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان، قامت عدة مؤسسات بتنفيذ عمليات كخطوة أولية نحو وضع سياسة لحقوق الإنسان<sup>(54)</sup>. وفي كوستاريكا، أصدرت السلطة التنفيذية مذكرة توجز التوقعات لكل مؤسسة من المؤسسات الـ 13 المملوكة للدولة، تنص على وجوب بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان بغية تحديد آثارها والتخفيف من حدتها ومنعها والمساءلة بشأنها<sup>(55)</sup>.

## 2- أمثلة على مبادرات الدول بشأن الاستثمارات المراعية للبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة

38- زادت مبادرات الدول في مجال المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، والاستثمارات المستدامة، زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة ولا يزال التقدم يتسارع في هذا الصدد<sup>(56)</sup>. ومع ذلك، يبدو أنها تتعامل مع مختلف مكونات هذه المعايير (على سبيل المثال، مقدمو البيانات التجارية، أو التمويه الأخضر، أو العناية الواجبة بحقوق الإنسان، أو الإفصاح)، وهو ما لا يفضي إلى نهج قائم على حقوق الإنسان يكون شاملاً ويمكن تنفيذه بشكل متبادل.

39- ويرحب الفريق العامل بالمبادرات الناشئة التي تهدف إلى توحيد المنهجيات وزيادة شفافية موفري البيانات التجارية، وهو مجال لم يخضع للتنظيم إلى حد كبير. وكانت الهند واليابان من أولى الدول التي تعاملت مع الجهات التجارية المقدمة للبيانات المتعلقة بمعايير البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة<sup>(57)</sup>. وتجري مناقشة تشريعات أو معايير أخرى في سنغافورة والاتحاد الأوروبي ومن جانب بعض مجموعات الأعمال التجارية، مثل رابطة الأسواق الرأسمالية الدولية والفريق الدولي المعني بالاستراتيجية التنظيمية<sup>(58)</sup>. ويبدو أن معظم هذه المبادرات لا تتضمن إشارة صريحة إلى حقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية، وليست ملزمة قانوناً. وقد أدرج الفريق البرلماني لجميع الأحزاب المعني بالنهج المتعلقة بالبيئة والمسائل

(54) انظر - <https://empresasyderechoshumanos.org/wp-content/uploads/2023/12/COMO-INTEGRAR-LOS-DERECOS-HUMANOS-EN-LAS-FINANZAS-EN-AMERICA-LATINA-Y-EL-CARIBE.pdf> (بالإسبانية).

(55) المرجع نفسه.

(56) انظر <https://www.unpri.org/policy/regulation-database>

و- <https://www.unepfi.org/industries/investment/a-legal-framework-for-impact-sustainability-impact-in-investor-decision-making/#:~:text=A%20Legal%20Framework%20for%20Impact%3A%20sustainability%20impact%20in%20investor%20decision%20making,-Open%20the%20report&text=It%20is%20crucial%20that%20assessing,A%20Legal%20Framework%20for%20Impact.%E2%80%9D>

و- <https://www.nortonrosefulbright.com/en/knowledge/publications/8c48a4f6/financial-services-regulation-and-esg-regulation-around-the-world> و- [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=3578447](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3578447)

(57) انظر الرابط [https://compfie.aparajitha.com/wp-content/uploads/2023/07/13072023\\_FCC\\_02.pdf](https://compfie.aparajitha.com/wp-content/uploads/2023/07/13072023_FCC_02.pdf) و- <https://www.fsa.go.jp/en/news/2023/20230727.html>

(58) انظر - <https://www.mas.gov.sg/news/media-releases/2023/mas-publishes-code-of-conduct-for-providers-of-esg-rating-and-data-products> و- <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2023/12/20/sustainable-finance-council-agrees-negotiating-mandate-on-esg-ratings/> و- <https://www.icmagroup.org/sustainable-finance/icma-and-other-sustainable-finance-initiatives/code-of-conduct-for-esg-ratings-and-data-products-providers-2/>

الاجتماعية والحوكمة في المملكة المتحدة إشارة إلى حقوق الإنسان عندما أصدر سلسلة توصيات بشأن توحيد وتنظيم أداء وتقييم هذه النهج وتحديد تأثيرها، مع أنه لا يتمتع بصفة تشريعية<sup>(59)</sup>.

40- وتشمل الأمثلة الأخرى مبادرة الإبلاغ فيما يتعلق بمسؤولية الأعمال التجارية والاستدامة في الهند، وهي إطار إلزامي للإفصاح خاص بالشركات الكبيرة المدرجة في البورصة يتضمن مبادئ بشأن احترام وتعزيز حقوق الإنسان وحماية البيئة. وأصدر البنك المركزي النيجيري المبادئ المصرفية المستدامة في نيجيريا لتوجيه المصارف فيما يتعلق بدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في أنشطتها وعملياتها التجارية. وتتضمن المبادئ أحكاماً بشأن احترام حقوق الإنسان.

41- وفي أمريكا اللاتينية، تشترط عدة دول، مثل البرازيل<sup>(60)</sup> وبيرو<sup>(61)</sup> وشيلي<sup>(62)</sup> وكولومبيا<sup>(63)</sup> والمكسيك<sup>(64)</sup>، على مديري صناديق معاشات التقاعد والتأمين ضمان أن تكفل سياساتهم الاستثمارية المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة من أجل تحديد وإدارة المخاطر المالية في عملية اتخاذ القرارات بشأن استثماراتهم وإدارتها. كما أدمجت البرازيل وبيرو إشارات صريحة إلى حقوق الإنسان في الأنظمة التي تحكم تقييمات المخاطر الاجتماعية والبيئية المطلوبة في القطاع المصرفي من أجل تمويل المشاريع<sup>(65)</sup>. واعتمدت شيلي لوائح بشأن الكشف عن المعلومات المتعلقة بالنهج البيئية والمسائل الاجتماعية والحوكمة تتضمن إشارة صريحة إلى حقوق الإنسان<sup>(66)</sup>، وفي المكسيك، كان التصنيف المستدام، الذي ينص على النظر في الأهداف الاجتماعية، الأداة الأولى من نوعها<sup>(67)</sup>.

42- وتحدد رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في تصنيف رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتمويل المستدام، الأهداف البيئية للأنشطة الاقتصادية والمعايير الأساسية التي يتعين الوفاء بها، بما في ذلك "الجوانب الاجتماعية" التي تشمل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها<sup>(68)</sup>. وفي كندا، يتضمن التصنيف المناخي

(59) انظر <https://appgesg.org/wp-content/uploads/2022/09/APPG-on-ESG-report-Recommendations-on-standardising-and-regulating-ESG-performance-and-assessment-and-defining-impact-in-the-UK-RGB-web-resolution.pdf>

(60) انظر الرابط <https://www.gov.br/economia/pt-br/orgaos/entidades-vinculadas/autarquias/previc/regulacao/normas/resolucoes/resolucoes-cmn/resolucao-cmn-ndeg-4-994-de-24-de-marco-de-2022.pdf/view> (باللغة البرتغالية).

(61) انظر الرابط [https://www.sbs.gob.pe/Portals/0/jer/AVISO\\_CONVO/2021/abril/3-RESOLUCION-SBS-0657-2021-COOPAC-Bella-Esmeralda.pdf](https://www.sbs.gob.pe/Portals/0/jer/AVISO_CONVO/2021/abril/3-RESOLUCION-SBS-0657-2021-COOPAC-Bella-Esmeralda.pdf) (بالإسبانية).

(62) انظر الرابط <https://www.spensiones.cl/apps/GetFile.php?id=003&namefile=NCG-SP/NP0000276.pdf> (بالإسبانية).

(63) انظر الرابط <https://www.cerlatam.com/normatividad/superfinanciera-circular-externa-007-de-2021/> (بالإسبانية).

(64) انظر الرابط [https://www.gob.mx/cms/uploads/attachment/file/64273/DISPOSICIONES\\_de\\_caracter\\_general\\_en\\_materia\\_de\\_operaciones\\_del\\_SAR.pdf](https://www.gob.mx/cms/uploads/attachment/file/64273/DISPOSICIONES_de_caracter_general_en_materia_de_operaciones_del_SAR.pdf) (بالإسبانية).

(65) انظر الرابط <https://empresasyderechoshumanos.org/wp-content/uploads/2023/12/COMO-INTEGRAR-LOS-DERECHOS-HUMANOS-EN-LAS-FINANZAS-EN-AMERICA-LATINA-Y-EL-CARIBE.pdf> (بالإسبانية).

(66) المرجع نفسه.  
(67) انظر الرابط [https://macf.com.mx/administrador/assets/uploads/files/seasons/7cc6f-nota-taxonomia-sostenible-macf\\_ing.pdf](https://macf.com.mx/administrador/assets/uploads/files/seasons/7cc6f-nota-taxonomia-sostenible-macf_ing.pdf)

(68) انظر الرابط <https://asean.org/wp-content/uploads/2023/03/ASEAN-Taxonomy-Version-2-Effective-19Feb2024.pdf>

للاستثمار مبدأ "عدم إلحاق ضرر كبير" والمعايير الاجتماعية المتعلقة بالشعوب الأصلية والعمال وحقوق المجتمع المحلي<sup>(69)</sup>.

43- وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، تتضمن استراتيجية التمويل المستدام تشريعات تشمل أحكاماً بشأن حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تتطلب أنظمة الإفصاح المتعلقة بالتمويل المستدام أن يفصح المشاركون في الأسواق المالية عن قدر معين من المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان على مستوى أعمالهم ومنتجاتهم المالية، بما يشمل المخاطر المتعلقة باستخداماتها وآثارها السلبية الرئيسية<sup>(70)</sup>. وتتص لائحة التصنيف الخاصة بالاتحاد الأوروبي على أن وصف الأنشطة بأنها "أنشطة اقتصادية مستدامة بيئياً"، يستلزم أن تكون ممثلة للحد الأدنى من الضمانات الاجتماعية، وتتضمن إشارة إلى موافقتها مع المبادئ التوجيهية، والمبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والشرعة الدولية لحقوق الإنسان. وتوجيه الاتحاد الأوروبي للإبلاغ عن الاستدامة من جانب الشركات يطلب إلى الشركات الكبيرة والشركات المدرجة في البورصة الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمعايير الاجتماعية والبيئية، وعن تأثير أنشطتها على الناس والبيئة. وهذا الأمر يساعد أصحاب المصلحة، بمن فيهم المستثمرون، على تقييم أداء الشركات فيما يتعلق بالاستدامة. وتم تفصيل شروط الإفصاح في توجيه الإبلاغ عن الاستدامة في إطار المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة، والتي تتضمن إشارة إلى الموامة مع الأطر الدولية من قبيل المبادئ التوجيهية. ومن الجدير بالذكر أن معايير الإبلاغ تنص على أن الأهمية النسبية المزدوجة هي أساس عمليات الإفصاح فيما يتعلق بالاستدامة. غير أن الفريق العامل يلاحظ أن معايير الإبلاغ لا تفرض اتخاذ إجراءات محددة لبذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان. وعموماً، تتضمن هذه الأنظمة والمعايير أحكاماً تشمل الشركات غير التابعة للاتحاد الأوروبي التي لديها أنشطة في الاتحاد الأوروبي، من أجل التشجيع على اتباع نهج متسق.

44- ويكرر الفريق العامل التأكيد على أن التشريعات المتعلقة ببذل العناية الواجبة الإلزامية بحقوق الإنسان أمر محوري في ضمان عدم السماح للمستثمرين في أي جزء من العالم بانتهاك حقوق الإنسان. ويساوره القلق إزاء استبعاد أنشطة المراحل النهائية للمؤسسات المالية من تطبيق التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن التزام الشركات ببذل العناية الواجبة في مجال الاستدامة. ويحيط علماً بعملية التفاوض الجارية بشأن مشروع صك ملزم قانوناً ينظم، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال<sup>(71)</sup>.

45- وعلى النقيض من ذلك، تؤدي التحركات ضد تطبيق المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة إلى وضع أنظمة تتسم بالنشاط في دولة واحدة على الأقل. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وضعت 14 ولاية أنظمة أو سياسات تدعم تطبيق هذه المعايير، بينما اعتمدت 24 ولاية أنظمة أو سياسات ضدها، حتى نيسان/أبريل 2024<sup>(72)</sup>. وهذا يعني أنه قد يُطلب من مستثمر في منطقة من

(69) انظر الرابط <https://www.canada.ca/en/department-finance/programs/financial-sector-policy/sustainable-finance/sustainable-finance-action-council/taxonomy-roadmap-report.html>

(70) يلاحظ الفريق العامل أن هناك مسائل تتعلق بتأثير بعض الآثار السلبية الرئيسية. انظر على سبيل المثال الرابط [https://www.humanrights.dk/files/media/document/Documenting%20Respect%20for%20Human%20Rights%20in%20the%20Financial%20Sector%20%E2%80%93%20A%202023%20Snapshot%20of%20Danish%20Financial%20Institutions\\_accessible.pdf](https://www.humanrights.dk/files/media/document/Documenting%20Respect%20for%20Human%20Rights%20in%20the%20Financial%20Sector%20%E2%80%93%20A%202023%20Snapshot%20of%20Danish%20Financial%20Institutions_accessible.pdf)

(71) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/en/business-and-human-rights/bhr-treaty-process>

(72) انظر الرابط [https://www.stblaw.com/docs/default-source/publications/esg\\_overview.pdf](https://www.stblaw.com/docs/default-source/publications/esg_overview.pdf)

الولايات المتحدة النظر في اعتماد معايير معينة متعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، بينما يحظر على المستثمر نفسه في منطقة أخرى من الولايات المتحدة النظر في هذه المعايير في إطار قرارات الاستثمار ويُطلب منه النظر فقط في جوانب مالية معينة، مما قد يؤدي إلى التغاضي عن الآثار السلبية على حقوق الإنسان.

### 3- إنفاذ التشريعات في الدول

46- يمكن أن يكون الإنفاذ أداة قوية لمساعدة الدول في تنفيذ التشريعات، من خلال تسريع التغييرات في سياسات وسلوك الشركات المستهدفة. ومع ذلك، ينشأ تحد كبير من العواقب غير المقصودة المتمثلة في تردد الشركات (بما في ذلك الجهات المتلقية للاستثمار) في الإفصاح عن المعلومات الهامة. ويتطلب الإنفاذ نهجاً دقيقاً ومزيجاً نكياً من التدابير، يجمع بين الجزاءات والحوافز. إن تقديم حوافز للإفصاح الطوعي، واعتماد آليات غير عقابية للإبلاغ، وتعزيز معايير حقوق الإنسان على مستوى الصناعات، وتوفير توجيهات محددة الهدف، يمكن أن يساعد في التخفيف من الآثار السلبية للجزاء المفروضة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات، وفي تعزيز الشفافية والمساءلة.

47- ويشير الفريق العامل إلى مخاوف بشأن الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها زيادة الاهتمام بالمعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة وبالمنتجات المتعلقة بالاستدامة إلى خطر التموه الأخضر وادعاء مراعاة حقوق الإنسان<sup>(73)</sup>. وبعض الهيئات الرقابية القائمة لديها سلطة التعامل مع المخاوف بشأن المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، والتي يمكن أن تنطبق على إجراءات الإنفاذ. فعلى سبيل المثال، تتخذ هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة إجراءات بشأن انتهاك العديد من المبادئ التي تنطبق على الشركات الخاضعة للتنظيم، بما في ذلك العديد من الجهات المستثمرة، ويشمل ذلك تدني نوعية الإفصاحات، وعدم إنشاء أطر مناسبة لإدارة المخاطر فيما يخص المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، والتمويه الأخضر. وبالمثل، تتخذ هيئة الأوراق المالية والبورصات بالولايات المتحدة إجراءات فيما يتعلق بإعطاء المنتجات والخدمات المالية تصنيفات مضللة فيما يخص مراعاة المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة<sup>(74)</sup>. وعلاوة على ذلك، وافقت هيئة الأوراق المالية والبورصات على قواعد الإفصاح المتعلقة بالمناخ، والتي تتطلب من الجهات التي تصدرها تقديم معلومات عن انبعاثات النطاق 1 والنطاق 2، وإفصاحات عن البيانات المالية المتعلقة بالأحوال الجوية القاسية والحوكمة المتعلقة بالمناخ، وإفصاحات عن المخاطر والأهداف<sup>(75)</sup>.

### باء - مسؤولية المستثمرين عن احترام حقوق الإنسان

48- متشياً مع المبدأ التوجيهي 14، تنطبق المبادئ التوجيهية على جميع المستثمرين بوصفهم مؤسسات تجارية، بغض النظر عن حجمها (بما في ذلك من حيث حجم الأصول المُدارة)، وموقعها، وملكيته (عامة أو خاصة أو كليهما) وهيكلها، وفئات الأصول المستثمر فيها. وتشير مسؤولية احترام حقوق الإنسان إلى حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، والتي تشمل الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلاً عن الحقوق الجماعية. وأصحاب الحقوق هم جميع من تُكفل لهم هذه

(73) انظر الرابط <https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD750.pdf>.

(74) انظر الرابط <https://www.sec.gov/securities-topics/enforcement-task-force-focused-climate-esg-issues>.

(75) انظر الرابط <https://www.sec.gov/news/press-release/2024-31>.



الحقوق، بما في ذلك الجماعات مثل الشعوب الأصلية<sup>(76)</sup>. ومسؤولية المستثمرين عن معالجة الآثار السلبية الفعلية والمحتملة على حقوق الإنسان لا تحل محل مسؤولية الجهات المتلقية للاستثمار نفسها أو تلغيها، والعكس بالعكس.

49- وتعني المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان أنه لا ينبغي للمستثمرين أن يتسببوا في آثار سلبية على حقوق الإنسان أو أن يساهموا في حدوثها، وينبغي أن يسعوا إلى منع أو تخفيف هذه الآثار المرتبطة ارتباطاً مباشراً بعملياتهم أو منتجاتهم أو خدماتهم من خلال علاقاتهم التجارية<sup>(77)</sup>، بما في ذلك في سلسلة القيمة الخاصة بهم. وقد عزز الفريق العامل ذلك في رسائله إلى المستثمرين<sup>(78)</sup> وفي تقاريره السنوية وتقاريره عن زيارته القطرية<sup>(79)</sup>. وقد أدرجت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي صراحة المستثمرين في نطاق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات<sup>(80)</sup>، ولدى منظمة العمل الدولية توجيهات بشأن الاستثمار المستدام<sup>(81)</sup>، وقد شرحت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الكيفية التي يمكن أن يحدد بها المستثمر، على أساس تصرفه (أو تقاعسه)، ما إذا كان يعتبر مرتبطاً بشكل مباشر بإحداث تأثير ضار بحقوق الإنسان أو مساهماً في حدوثه<sup>(82)</sup>. وطبقت مبادرات أخرى، مثل المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومبادئ الاستثمار المسؤول، ومبادئ التعادل، وتحالف المستثمرين من أجل حقوق الإنسان، المبادئ التوجيهية على المستثمرين، بتحديد التوقعات التي حددها الموقعون فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية، و/أو بربط المستثمرين بالأدوات والاستراتيجيات اللازمة لتيسير احترام حقوق الإنسان.

50- وقد تتفاوت مشاركة المستثمرين في إحداث الآثار السلبية على حقوق الإنسان وتصديهم لها، وفقاً لعوامل من قبيل نوع الجهة المستثمرة واستراتيجية الاستثمار وفئة الأصول. ويمكن للمنظمات التي يقودها قطاع الصناعة وشبكات المستثمرين التي تركز على أصول وأسواق ومناطق ومواضيع محددة أن تضطلع بدور رئيسي في دعم التزام المستثمرين بمسؤوليتهم عن احترام حقوق الإنسان.

51- وفيما يتعلق بالدخل الثابت والديون السيادية، يلاحظ الفريق العامل أن المستثمرين نادراً ما ينظرون في سياسات الدول وممارساتها في مجال حقوق الإنسان<sup>(83)</sup>. وفي حين قد توجد تحديات محددة تتعلق بالمساءلة عن حقوق الإنسان في هذه الاستثمارات، إلا أن هناك خطوات يمكن للمستثمرين اتخاذها، تتراوح من اعتماد سياسة لحقوق الإنسان تستهدف فئة الأصول هذه إلى بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان قبل الاستثمار وبعده. ويمكن للمستثمرين أن يضعوا، عندما يكون ذلك ممكناً، شروطاً محددة،

(76) المبدأ التوجيهي 12.

(77) المبدأ التوجيهي 13.

(78) انظر، على سبيل المثال، SAU 3/2023، في الرابط

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=2808>

5، وغيرها من التقارير المتعلقة بالاستثمارات في أرامكو السعودية.

(79) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/53/24/Add.2.

(80) انظر <https://mneguidelines.oecd.org/RBC-for-Institutional-Investors.pdf>.

(81) انظر [https://www.ilo.org/empent/areas/social-finance/WCMS\\_856595/lang--en/index.htm](https://www.ilo.org/empent/areas/social-finance/WCMS_856595/lang--en/index.htm).

(82) انظر <https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/InterpretationGuidingPrinciples.pdf>.

(83) انظر الرابط A/HRC/47/39/Add.1 و <https://www.unpri.org/fixed-income/a-practical-guide-to-esg-integration-in-sovereigndebt/4781.article>.

مثل تحقيق الأهداف المتعلقة باحترام حقوق الإنسان أو اشتراط توجيه رأس المال نحو قطاعات محددة. ويمكن أن يحدث هذا التفاوض عند إصدار سندات الديون أو إعادة هيكلة الديون وإعادة تمويلها<sup>(84)</sup>.

## 1- السياسات

52- كخطوة أولى لمواءمة الممارسات مع المبادئ التوجيهية، يتوقع من المستثمرين اعتماد ونشر التزامات سياساتية باحترام حقوق الإنسان. وينبغي الموافقة على هذه الالتزامات على أعلى مستوى ودمجها في العمليات، بما في ذلك كجزء من النهج المتعلق بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة<sup>(85)</sup>. ويلاحظ الفريق العامل أن أكثر من 1 900 من الموقعين على المبادرة المتعلقة بمبادئ الاستثمار المسؤول أفادوا بأن لديهم مبادئ توجيهية محددة بشأن حقوق الإنسان وأنهم يشرفون على تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية على درجة رفيعة المستوى، وإن كان أقل بقليل من 1 200 من الموقعين أفادوا بأنهم أدرجوا التزامات باحترام حقوق الإنسان على النحو المحدد في المبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان<sup>(86)</sup>. كما تقدم بعض المنظمات توجيهات حول كيفية وفاء المستثمرين بمسؤوليتهم عن احترام حقوق الإنسان<sup>(87)</sup>.

## 2- العناية الواجبة بحقوق الإنسان

### تحديد وتقييم الآثار الضارة بحقوق الإنسان

53- أوضح الفريق العامل والمفوضية السامية لحقوق الإنسان توقع أن يقوم المستثمرون، كجزء من مسؤوليتهم عن احترام حقوق الإنسان، ببذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بتأثيرهم الفعلي والمحتمل على حقوق الإنسان، ويشمل ذلك الآثار المرتبطة بالضرر البيئي وتغير المناخ<sup>(88)</sup>. وتشمل العناية الواجبة بحقوق الإنسان الآثار والمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة المستثمرين فيما يتعلق بالناس والكوكب، وتختلف عن العناية الواجبة التجارية العادية التي تركز على مخاطر الأعمال. وتشمل العناية الواجبة بحقوق الإنسان تقييمات الأثر، وإشراك أصحاب المصلحة، والتكامل، والنموذ، والتتبع، والاتصال،

(84) انظر الرابط <https://www.unpri.org/download?ac=15518>.

(85) انظر الرابط [https://www.unpri.org/introductory-guides-to-responsible-investment/an-introduction-to-responsible-investment-human-rights/12026.article#A\\_Policy\\_Governance\\_and\\_strategy](https://www.unpri.org/introductory-guides-to-responsible-investment/an-introduction-to-responsible-investment-human-rights/12026.article#A_Policy_Governance_and_strategy).

(86) معلومات مقدمة في إطار مبادئ الاستثمار المسؤول.

(87) تشمل الأمثلة توجيهات للمستثمرين المؤسسيين (-) <https://mneguidelines.oecd.org/RBC-for-Institutional-Investors.pdf>؛ توجيهات للمستثمرين بشأن حقوق الإنسان

(-)  
<https://investorsforhumanrights.org/sites/default/files/attachments/2020-05/Full%20Report-%20Investor%20Toolkit%20on%20Human%20Rights%20May%202020c.pdf>

و <https://www.unpri.org/download?ac=15518>؛ و <https://www.unpri.org/download?ac=18682>؛ وتوجيهات للمستثمرين بشأن التعاقد المسؤول (<https://www.responsiblecontracting.org/investor-guidance>)؛ وتوجيهات للمستثمرين بشأن التعامل مع شركات التكنولوجيا

(-)  
[https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/b-tech/20230329-B-\(Tech\\_Investor\\_Engagement\\_Tool.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/b-tech/20230329-B-(Tech_Investor_Engagement_Tool.pdf).

(88) انظر الرابط

<https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/workinggroupbusiness/Inform-ation-Note-Climate-Change-and-UNGPs.pdf>.

ويركز كل منها على التأثيرات على الناس والكوكب. وعند بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للآثار الجنسانية والآثار على الفئات الضعيفة<sup>(89)</sup>.

54- وتتمثل المرحلة الأولى من العناية الواجبة بحقوق الإنسان، التي ينبغي لجميع المستثمرين تنفيذها بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية، في تحديد وتقييم الآثار الضارة بحقوق الإنسان، دون تحديد مسبق لحقوق الإنسان ذات الصلة. وتقييمات حقوق الإنسان التي تجريها الجهات المتلقية للاستثمار، سواء أكان ذلك وقت اتخاذ قرار الاستثمار أو على أساس مستمر خلال دورة حياة الاستثمار، يمكن أن توفر معلومات للمستثمرين، وأن تضع توقعات واضحة فيما يتعلق باتساق عمل الجهات المتلقية للاستثمار مع المبادئ التوجيهية، وأن تساعد المستثمرين على إدراج شروط تمويل مناسبة، وأن تمكن المستثمرين من التعاون مع الجهات المتلقية للاستثمار بشأن قضايا محددة.

55- ومن الناحية العملية، فإن العملية الأولى لتحديد الآثار السلبية المحتملة أو الفعلية للاستثمار قيد النظر على حقوق الإنسان تختلف باختلاف نوع المستثمر وفئة الأصول. فعلى سبيل المثال، عند الاستثمار في أسهم خاصة أو أصول حقيقية، ستكون العملية الأولى أكثر شمولاً من تلك المطلوبة عند الاستثمار في صناديق أموال كبيرة قائمة على مؤشرات<sup>(90)</sup>. وبالمثل، من المرجح أن يكون تعامل المستثمرين مع الجهات المتلقية للاستثمار أكثر فعالية عندما يمتلكون حصة كبيرة من تلك الأعمال. وفي جميع الحالات، ينبغي للمستثمرين التحري والتماس معلومات مفصلة عن الإجراءات التي تتخذها الجهات المتلقية للاستثمار من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية.

56- وبذل العناية الواجبة المستمر بحقوق الإنسان قد يمكن المستثمرين من تجنب المخاطر القانونية ومخاطر الإضرار بالسمعة والمخاطر المالية والتشغيلية أو الحد منها، ومن الوفاء بمسؤوليتهم عن احترام حقوق الإنسان في إطار عملياتهم. فعلى سبيل المثال، تجري شركة "LBP AM"، وهي شركة فرنسية لإدارة الأصول، مسحاً للمخاطر من أجل تحديد الآثار البارزة على حقوق الإنسان في جميع القطاعات بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية، بالاعتماد على تقارير المجتمع المدني ومعايير<sup>(91)</sup>.

#### التشاور مع أصحاب المصلحة

57- توضح المبادئ التوجيهية أن التشاور الهادف مع الفئات التي يحتمل أن تتأثر، بما في ذلك الفئات الضعيفة مثل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والعمال والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، مثل النقابات العمالية، هو جزء حاسم الأهمية من عملية تحديد الآثار الفعلية والمحتملة على حقوق الإنسان. وفي حين أن هذا العمل ينبغي أن تضطلع به الجهات المتلقية للاستثمار، فليس من الحكمة أن يعتمد المستثمرون فقط على تقارير الجهات المتلقية للاستثمار عن مشاوراتها مع الجهات صاحبة المصلحة، حيث ثبت أن هذا الإبلاغ الذاتي غير موثوق به في كثير من الحالات<sup>(92)</sup>، أو الاعتماد على مصادر أخرى، مثل بيانات

(89) انظر A/HRC/41/43.

(90) للحصول على لمحة عامة عن التحدي المطروح في الاستثمارات السلبية، انظر الرابط

<https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/UNGPs10/Stocktaking-investor-implementation.pdf>

(91) انظر الرابط - [https://www.humanrights.dk/files/media/document/Downstream\\_Policy-Output-Paper\\_EN.pdf](https://www.humanrights.dk/files/media/document/Downstream_Policy-Output-Paper_EN.pdf)

(92) انظر، على سبيل المثال، <https://lapfforum.org/wp-content/uploads/2022/04/LAPFF-Mining-and-Human-Rights-Report.pdf>، الذي يشير إلى أن الأعمال التجارية غالباً ما تكون انتقائية في اختيارها للمجتمعات المحلية،

النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، والتي، مثلما هو مذكور أعلاه، يمكن أن تتطوي على اشكاليات. وعلى وجه الخصوص، عندما يتسبب المستثمر نفسه في آثار سلبية على حقوق الإنسان أو يساهم فيها، ينبغي له أن يجري المشاورات الخاصة به مع أصحاب المصلحة كجزء من بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان.

58- ويشير الفريق العامل إلى طرق أخرى يمكن للمستثمرين تطبيقها لضمان التشاور مع أصحاب المصلحة. ويشمل ذلك الانضمام إلى منصات أصحاب المصلحة المتعددين، مثل طاولة الحوار بين منظمات المجتمع المدني والمستثمرين أو الفريق العامل المعني بالمستثمرين والشعوب الأصلية؛ وإيجاد مصادر أخرى للبيانات، مثل الكيانات المعنية بالمعايير المرجعية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والأكاديميين؛ واغتنام جميع الفرص للتشاور مع أصحاب الحقوق، مثلما حدث في بعض الاستثمارات في الأسهم الخاصة<sup>(93)</sup>. وفي أحد الأمثلة على المشاورات الهادفة التي أجراها مستثمرون، شرع منتدى صندوق المعاشات التقاعدية للسلطات المحلية في المملكة المتحدة، عقب انهيارات السود في البرازيل، في التواصل مع المجتمعات المحلية المتضررة لفهم ما إذا كانت الجهة المتلقية للاستثمار قد أجرت معها مشاورات هادفة. وخلص المنتدى إلى أنه يجب على المستثمرين الدعوة إلى إشراك أصحاب المصلحة بصورة أكثر فعالية وأن يوظفوا بذلك بأنفسهم<sup>(94)</sup>. واتخذت صناديق أخرى للمعاشات التقاعدية إجراءات مماثلة<sup>(95)</sup>.

#### تحديد أولويات الإجراءات

59- إن العمل بما يتماشى مع نهج الأثر على حقوق الإنسان المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية (استناداً إلى تحديد المخاطر من خلال بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان) يمكن للمستثمرين من تحديد أولويات أفعالهم على أساس شدة واحتمال الآثار الفعلية والمحتملة المحددة على حقوق الإنسان بعد إجراء تقييم الأثر على حقوق الإنسان. وهذا النهج مفيد في جميع مراحل عملية تحديد المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان وإعطاء الأولوية لإجراءات التخفيف من الآثار ومنعها.

60- وبالنظر إلى تباين الموارد البشرية والمالية المتاحة للمستثمرين لتحديد هذه الأولويات، من المهم أن يحلل المستثمرون ما إذا كان للجهة المتلقية للاستثمار سياسة لحقوق الإنسان تتماشى مع المبادئ التوجيهية، ومستوى تنفيذ هذه السياسة<sup>(96)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمستثمرين أن يجرؤوا دراسة مستتيرة للمواقع المحددة التي تتزايد فيها المخاطر على حقوق الإنسان، مثل المناطق المتأثرة بالزراعات والدول أو القطاعات الشديدة الخطورة، باعتبارها ذات صلة بتحديد نوع استثماراتهم وفئات أصولهم. كما أن المتطلبات من حيث التشريعات، مثل التشريعات المتعلقة بأشكال الرق المعاصر، ستثير أيضاً قضايا

إن وجدت، التي تتشاور معها. انظر أيضاً الرابط - <https://www.italaw.com/sites/default/files/case-documents/italaw9381.pdf>.

(93) انظر، على سبيل المثال، - <https://responsibleinvestment.org/wp-content/uploads/2023/05/Investor-Toolkit-on-Human-Rights-and-Armed-Conflict.pdf>.

(94) انظر - [https://lapfforum.org/wp-content/uploads/2023/05/LAPFF\\_MINING\\_INVESTMENT-RISK-REPORT\\_FINAL.5thjune-1.pdf](https://lapfforum.org/wp-content/uploads/2023/05/LAPFF_MINING_INVESTMENT-RISK-REPORT_FINAL.5thjune-1.pdf).

(95) انظر، على سبيل المثال، - <https://www.unpri.org/showcasing-leadership/investor-mining-and-tailings-safety-initiative/8943.article>.

(96) انظر، على سبيل المثال، - <https://www.unpri.org/human-rights/investor-human-rights-policy-commitments-an-overview/10501.article>.

هامة ينبغي لكثير من المستثمرين تقييمها، على الرغم من أن المستثمرين يتحملون، بموجب المبادئ التوجيهية، مسؤولية الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان بغض النظر عن تشريعات الدولة.

### الدمج والعمل

61- يمكن للمستثمرين التصرف بناء على تحديد وتقييم الآثار السلبية على حقوق الإنسان ودمج النتائج في قراراتهم الاستثمارية ومراقبة الاستثمارات والتعاون مع الآخرين لضمان الالتزام بالمبادئ التوجيهية. ويمكن أن تكون النهج التي يتبناها المستثمرون فيما يتعلق بالمناطق المتأثرة بالنزاع، مثل المشاركة التعاونية مع الجهات المتلقية للاستثمار، وتقديم قرارات للمساهمين، والنظر في تصفية الاستثمارات، بمثابة نماذج عمل مفيدة للمستثمرين في حالات أخرى ذات آثار سلبية محتملة أو فعلية على حقوق الإنسان<sup>(97)</sup>.

62- ويمكن أن يكون لبعض الهياكل الأساسية للسوق دور في دعم الإجراءات التي يتخذها المستثمرون بشأن حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تعد مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة منصة لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها لأسواق الأوراق المالية تعزيز أداء الجهات المتلقية للاستثمار المدرجة فيما يخص المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة وتشجيع الاستثمار المستدام. ودخلت بورصة تايلاند في شراكة مع منظمة (Walk Free) ومبادرة تسخير التمويل من أجل إنهاء الرق والاتجار بغية إطلاق توجيهات لمساعدة الشركات التايلاندية المدرجة في البورصة على تحديد مخاطر أشكال الرق المعاصر ومعالجتها والإبلاغ عنها عبر سلسلة القيمة الخاصة بها<sup>(98)</sup>. ويمكن للمستثمرين استخدام هذه التوجيهات لفهم مخاطر أشكال الرق المعاصر الرئيسية بالنسبة للشركات التايلاندية، وتحديد الممارسات الجيدة من أجل معالجة هذه المخاطر والإبلاغ عنها، والتأكد من أنهم يكشفون عن المعلومات المتعلقة بأشكال الرق المعاصر من أجل توجيه قرارات الاستثمار والاضطلاع برقابة أكثر فعالية.

63- ويمكن لمنظمات المجتمع المدني التعاون مع المستثمرين في عملية إيجاد الحلول للمساهمين، وتوفير البحوث والدعم، أو حتى المناصرة، للحلول التي تعالج قضايا حقوق الإنسان بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ.

### استخدام النفوذ

64- يمكن للمستثمرين استخدام نفوذهم بعدة طرق، وفقاً لنوع الاستثمار وفئة الأصول، من خلال قراراتهم الاستثمارية، والإشراف على الجهات المتلقية للاستثمار، والتعاون مع أصحاب المصلحة، بمن في ذلك صانعو السياسات، والجهات الفاعلة الأخرى في النظام المالي، مثل موفري البيانات التجارية ووكالات التصويت بالوكالة.

65- وتماشياً مع المبادئ التوجيهية، فإن الإشراف على الجهات المتلقية للاستثمار، سواء الفردية أو التعاونية، هو أحد الوسائل الرئيسية للمستثمرين لممارسة النفوذ على الجهات المتلقية للاستثمار، خاصة إذا توفرت الموارد الجيدة لنهج الإشراف. وهناك اتجاه حديث لاستخدام الإشراف على الجهات المتلقية

(97) انظر الرابط <https://www.cambridge.org/core/journals/business-and-human-rights-journal/article/abs/missing-in-action-investor-responses-to-the-war-in-ukraine/D5F510FEE872F09CAEE13FE5D4C2B8C5>

(98) انظر الرابط <https://sseinitiative.org/all-news/exchange-in-focus-set-launches-guidance-on-modern-slavery-risks/#:~:text=10%20January%202022,risks%20throughout%20their%20value%20chain>

للاستثمار بهدف تحسين النتائج بالنسبة للناس والكوكب<sup>(99)</sup>. ويتداخل جزء كبير من عملية العناية الواجبة بحقوق الإنسان مع أنشطة الإشراف على الجهات المتلقية للاستثمار، لا سيما في مجال إشراك الجهات المتلقية للاستثمار من أجل تحديد الآثار على حقوق الإنسان ومنعها وتخفيفها والمساءلة بشأنها. ويلاحظ الفريق العامل أن منظمات المجتمع المدني يمكنها أيضاً تيسير الإشراف الجماعي، مثلما توضحه منظمة (ShareAction)، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بإجراءات مديري الأصول من خلال اتخاذ قرارات تتناول معايير حقوق الإنسان والبيئة وتغير المناخ.

66- ويمكن للمستثمرين استخدام نفوذهم من خلال زيادة وعي الجهات المتلقية للاستثمار بمخاطر الآثار السلبية على حقوق الإنسان. وإذا كان نفوذ المستثمر غير كاف لضمان قيام الجهة المتلقية للاستثمار بتحديد التأثير السلبي على حقوق الإنسان الذي يشارك فيه المستثمر أو منعه أو تخفيفه أو المساءلة بشأنه، فيمكن للمستثمر أن يسعى إلى زيادة نفوذه من أجل التخفيف من مخاطر الآثار المستمرة أو المتكررة. ويمكن أن يؤدي عدم استخدام النفوذ، في بعض حالات الضرر المستمر، إلى تحول المستثمر من الارتباط المباشر بالضرر إلى المساهمة فيه.

67- وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون لدى أصحاب الأصول القدرة على التأثير في عملية اختيار مديري الأصول ورصدهم، وذلك مثلاً بطرح أسئلة محددة تتعلق بحقوق الإنسان في طلبات تلقي مقترحات من مديري الأصول، والاستبيانات بشأن العناية الواجبة بحقوق الإنسان، ووضع بنود تعاقدية في اتفاقات إدارة الاستثمارات وغيرها من الوثائق القانونية، مثل الالتزام بالإبلاغ<sup>(100)</sup>. في حين أن درجة نفوذ أصحاب الأصول قد تختلف، إلا أن النفوذ الجماعي لأصحاب الأصول يمكن أن يكون مفيداً.

68- وعلى سبيل المثال، يمكن للمستثمرين في الأسهم الخاصة استخدام مناصبهم في مجالس الإدارة للضغط من أجل وضع خطط عمل لمعالجة الآثار السلبية الفعلية والمحتملة على حقوق الإنسان على مستوى الجهات المتلقية للاستثمار. ويمكن تضمين خطة العمل في اتفاقية المساهمين في وقت الحياة ويمكن الاتفاق على خرائط طريق للإجراءات التصحيحية مع الجهة المتلقية للاستثمار خلال إطار زمني محدد. ويمكن للمستثمرين الذين يستخدمون استراتيجيات نشطة أن يعبروا عن توقعات واضحة فيما يتعلق بالعناية الواجبة بحقوق الإنسان وسبل الانتصاف، ويمكنهم استخدام نفوذهم من خلال الحوار الفردي والجماعي مع الجهات المتلقية للاستثمار، وإعداد مقترحات المساهمين والمشاركة في التصويت بالوكالة<sup>(101)</sup>. ويمكن للمستثمرين في السندات إدراج أهداف محددة بشأن حقوق الإنسان كحوافز مالية في مرحلة هيكله السندات، في حين يمكن للمستثمرين في الصناديق المرتبطة بمؤشرات أن يستخدموا نفوذهم للتعامل مع الجهات التي تحدد المؤشرات بحيث تنعكس مسؤولية احترام حقوق الإنسان بشكل أفضل في تحديد المؤشرات أو في إشراك الجهات المتلقية للاستثمارات. وعلى سبيل المثال، يمكن للجهات الكبيرة المديرة للأصول، التي يمكنها التصويت في اجتماعات أصحاب الأسهم وطلب عقد اجتماعات مع الإدارة العليا بشأن القضايا ذات الاهتمام، أن يكون لها تأثير هام بحكم حجمها الكبير.

69- ويلاحظ الفريق العامل مشاركة العديد من المستثمرين في جميع أنواع الاستثمار هذه في وقت واحد، وبالتالي ينبغي أن ينفوا إجراءاتهم المتوافقة مع المبادئ التوجيهية مع مختلف أدوات الاستثمار وجميع فئات الأصول بدلاً من التركيز على التكامل في مجال واحد فقط من محافظهم الاستثمارية. ويمكن

(99) انظر الرابط <https://www.unpri.org/download?ac=9721>.

(100) للحصول على إرشادات حول الاستبيانات المتعلقة بالعناية الواجبة، انظر الرابط

<https://www.unpri.org/download?ac=19292>

(101) انظر الرابط <https://www.nbim.no/en/responsible-investment/>.

أيضاً لمبادرات قطاع الصناعة، بما في ذلك مبادرات الإشراف التعاوني المحددة سابقاً، أن تدعم النفوذ الجماعي، بما يتسق مع تشريعات المنافسة<sup>(102)</sup>. ويرى الفريق العامل أن من أفضل الممارسات أن يعلن جميع المستثمرين نتائج جهودهم في مجال ممارسة النفوذ، إن أمكن، بما في ذلك في الحالات التي لا تسفر فيها هذه الجهود عن نتائج كافية.

70- ويتمتع المستثمرون بالقدرة على تحفيز الجهات المتلقية للاستثمار بغية الحد من الآثار السلبية على حقوق الإنسان. وتستمد هذه القدرة من علاقات الاستثمار، التي يمكن للمستثمرين من خلالها إدراج إشارات إلى حقوق الإنسان في اتفاقاتهم التعاقدية مع الجهات المتلقية للاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستثمرين دعم الجهات المتلقية للاستثمار في دمج بنود حقوق الإنسان في اتفاقاتها مع الشركاء في الأعمال<sup>(103)</sup>. وعلاوة على ذلك، يمكن للمستثمرين الاستفادة من آليات التمويل ذات السمات التصميمية المحددة، مثل القروض المرتبطة بالاستدامة، التي تربط بين النتائج المالية والإجراءات الإيجابية التي تتخذها الجهات المتلقية للاستثمار، أو السندات المواضيعية، التي تحدد استخدام العائدات في مجالات محددة سلفاً (على سبيل المثال، السندات الاجتماعية)<sup>(104)</sup>. ويمكن للمستثمرين أيضاً أن يكونوا جزءاً من هياكل أكبر (عادة أدوات تمويل مختلط) لديها نوافذ مساعدة فنية يمكن من خلالها للجهات المتلقية للاستثمار الوصول إلى الموارد المالية والتقنية بغية تحسين ممارسات الاستدامة الخاصة بها، بما في ذلك تلك المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان.

71- وإذا ثبت أن هذه الجهود غير ناجحة، يمكن النظر في تصفية الاستثمارات<sup>(105)</sup>. ويلاحظ الفريق العامل أنه عندما ينظر المستثمرون في تصفية استثماراتهم، فمن الأهمية بمكان أن يقيموا ما إذا كان إنهاء العلاقة مع الجهة المتلقية للاستثمار سيؤدي إلى آثار سلبية على حقوق الإنسان، لأن تصفية الاستثمارات قد لا تكون مناسبة في جميع الحالات<sup>(106)</sup>.

### تتبع الاستجابات

72- إن بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان نشاط مستمر، وقد تقتضي الظروف، مثل مكان عمليات الجهة المتلقية للاستثمار، اتخاذ مزيد من الإجراءات. وعند الاقتضاء، كما هو الحال في المناطق المتأثرة بالنزاعات، من الأهمية بمكان أن يطلب المستثمرون من الجهات المتلقية للاستثمارات تقديم أدلة على أنها بذلت العناية الواجبة بحقوق الإنسان في سلسلة القيمة الخاصة بها، وتقديم معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها لتحديد الآثار السلبية على حقوق الإنسان التي تشارك في وقوعها، والعمل على منعها والتخفيف من حدتها والمساءلة بشأنها، بما في ذلك فيما يتعلق بجميع أصحاب المصلحة المعنيين<sup>(107)</sup>.

(102) على سبيل المثال، فإن مبادرة "أدفانس"، التي تقودها مبادئ الاستثمار المسؤول، هي مبادرة يسعى فيها المستثمرون المؤسسيون إلى النهوض بحقوق الإنسان والنتائج الإيجابية للناس من خلال الإشراف؛ وتركز مبادرة مستثمرين ضد الرق والاتجار في آسيا والمحيط الهادئ على الإشراف الجماعي للمستثمرين فيما يتعلق بمخاطر أشكال الرق المعاصر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وتجمع مبادرة (Find It, Fix It, Prevent It) بين المستثمرين والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية من أجل تطوير بيانات أفضل عن الرق المعاصر.

(103) انظر الرابط <https://www.responsiblecontracting.org/investor-guidance>.

(104) انظر الرابط <https://www.oecd.org/investment/due-diligence-for-responsible-corporate-lending-and-securities-underwriting.htm>.

(105) انظر الرابط [https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/publications/hr.puB.12.2\\_en.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/publications/hr.puB.12.2_en.pdf).

(106) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/bhr-in-challenging-contexts.pdf>.

(107) انظر A/75/212.

## التقارير

73- يمكن للمستثمرين نشر معلومات عامة عن مناهجهم. ويعد الإبلاغ عن التزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والتقدم المحرز في الوفاء بها ضرورياً بشكل عام لأصحاب الأصول أكثر من مديري الأصول. ومع ذلك، أظهرت البيانات الواردة في مبادئ الاستثمار المسؤول أن الإبلاغ عن كل من الالتزامات والتقدم المحرز يتفاوت تفاوتاً كبيراً بين المناطق، حيث تقدم الدول الموقعة في أوقيانوسيا وأوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط<sup>(108)</sup> تقارير بمعدلات أعلى من الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية. وأشارت بيانات التحالف العالمي لوضع المعايير المرجعية لعام 2022 إلى أنه، بعيداً عن الحد الأدنى من المتطلبات القانونية، كشف عدد قليل من المؤسسات الـ 400 التي تم تقييمها عن العمليات التي تستخدمها لتحديد المخاطر والآثار على حقوق الإنسان في إطار عملياتها (أقل من 7 في المائة) أو ضمن أنشطتها التمويلية (أقل من 3 في المائة)<sup>(109)</sup>.

## جيم - الوصول إلى سبل الانتصاف

74- على غرار ما هو معترف به في المبادئ التوجيهية، يقع على عاتق الدول واجب اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان وصول المتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية إلى سبل انتصاف فعالة، وتحمل الشركات مسؤولية ذلك<sup>(110)</sup>. وفي حين أنه قد تكون هناك أشكال مختلفة للوصول إلى سبل الانتصاف، وأنواع مختلفة من سبل الانتصاف المتاحة، فقد أوضح الفريق العامل أن أصحاب الحقوق ينبغي أن يكونوا محور عملية الانتصاف برمتها.

75- وعندما يتسبب المستثمر أو يساهم في أثر ضار بحقوق الإنسان، يتوقع منه أن يوفر سبيل انتصاف فعالاً أو أن يتعاون في معالجته. وكجزء من هذه المسؤولية، يتوقع منه بموجب المبدأ التوجيهي 29، إنشاء آليات فعالة للتظلم على المستوى التشغيلي أو المشاركة فيها. ومسؤولية المستثمرين عن امتلاك مثل هذه الآليات في هذه الحالات تختلف عن مسؤولية الجهات المتلقية للاستثمار عن امتلاكها. وللوفاء بمسؤولية المستثمرين بموجب المبادئ التوجيهية، يجب أن يستند نوع آلية التظلم على المستوى التشغيلي وسبل الانتصاف التي يتعين توفيرها إلى المشاركة والحوار مع مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين بالاستفادة منها. فعلى سبيل المثال، يهدف أحد المصارف في أستراليا إلى توفير آلية تظلم مباشرة على المستوى التشغيلي للشعوب الأصلية فيما يتعلق بالإجراءات التي يتخذها المصرف<sup>(111)</sup>.

76- وحيثما يرتبط المستثمرون ارتباطاً مباشراً بالآثار السلبية على حقوق الإنسان، ينبغي لهم أن يمارسوا نفوذهم على الجهات المتلقية للاستثمار من أجل حثها على توفير سبل انتصاف فعالة، تختلف تبعاً لنوع المستثمر وفئة الأصول وعوامل أخرى<sup>(112)</sup>. ومع ذلك، تشير بيانات عام 2023 التي قدمت

(108) تم الجمع بين أفريقيا والشرق الأوسط بسبب صغر حجم العينة. كان أكثر من 78 في المائة من الجهات التي قدمت تقارير تعمل في الاتحاد الأوروبي أو أمريكا الشمالية؛ وكان 3 في المائة فقط من هؤلاء في أفريقيا أو الشرق الأوسط.

(109) انظر الرابط <https://www.worldbenchmarkingalliance.org/publication/financial-system/>

(110) قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان توجيهات في هذا الشأن؛ انظر الرابط <https://www.ohchr.org/en/business/ohchr-accountability-and-remedy-project> و- <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/access-to-remedy-bhr-interpretive-guide-advance-version.pdf>.

(111) انظر الرابط <https://www.commbank.com.au/content/dam/commbank/about-us/download-printed-forms/environment-and-social-framework.pdf>

(112) انظر الرابط [https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/publications/hr.puB.12.2\\_en.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/publications/hr.puB.12.2_en.pdf).



في إطار مبادئ الاستثمار المسؤول إلى أن 3 في المائة فقط من 3 774 من المستجيبين قد فعلوا بشكل مباشر عملية الانتصاف وأن 8 في المائة قد أثروا على الجهات المتلقية للاستثمار من أجل إتاحة الوصول إلى سبل الانتصاف. وهذا يدل على محدودية تركيز المستثمرين على الوصول إلى سبل الانتصاف.

77- واستخدام المستثمرين للنهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، أو الاستدامة، لدعم إفصاح الجهات المتلقية للاستثمار عن آليات التظلم على المستوى التشغيلي والوصول إلى إجراءات ونتائج سبل الانتصاف يُعد ممارسة جيدة. وفي أحد الأمثلة، وبموجب اتفاق القطاع المصرفي الهولندي والاتفاق الهولندي لصناديق المعاشات التقاعدية بشأن الاستثمار المسؤول، يتوقع من المصارف وصناديق المعاشات التقاعدية، على التوالي، أن تستخدم نفوذها لحث عملائها أو متلقي الاستثمارات على إتاحة الوصول إلى سبل الانتصاف وأن تساهم فيها.

78- ويمكن أن تؤدي تطورات الحالات الفردية في بعض الولايات القضائية، إذا ما طبقت على المستثمرين، إلى زيادة مخاطر تعرض المستثمرين للمسؤولية المدنية بسبب عدم بذل العناية الواجبة الفعالة بحقوق الإنسان واحترام حقوق الإنسان بشكل أعم. وهناك أيضاً حالات إجراءات إدارية تتخذ ضد المستثمرين لعدم تصرفهم بشكل متسق مع نهجهم المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة أو الاستدامة<sup>(113)</sup>.

79- كما استخدمت الدول آليات غير قضائية فيما يتعلق بالمستثمرين، مثل جهات الاتصال الوطنية المعنية بالسلوك التجاري المسؤول المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات المتعددة الجنسيات<sup>(114)</sup>. وتتعلق إحدى الشكاوى بأسر شردت قسراً واستحوذت على أراضيها ومنازلها لإفساح المجال لإنشاء مزرعة سكر ومصفاة تديرها شركة كمبودية<sup>(115)</sup>. وتم تمويل المصفاة جزئياً من قبل بنك أستراليا ونيوزيلندا، وهو بنك مقره في أستراليا. وخلصت جهة الاتصال الوطنية الأسترالية إلى أنه كان ينبغي للمصرف أن يكفل استيفاء ممارساته لمعايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وينبغي له أن يعزز بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان وآلياته المتعلقة بالتظلم المؤسسي. وفي وقت لاحق، دفع البنك تعويضات لأصحاب الحقوق المتضررين مساوية لأرباحه من القرض وأنشأ آليات تظلم على المستوى التشغيلي. وفي حالة أخرى، استمعت جهة الاتصال الوطني الفرنسية إلى شكوى ضد مصرف فرنسي وإحدى شركاته التجارية لإدارة الأصول فيما يتعلق بأنشطة فرعها لإدارة الأصول في الولايات المتحدة. وكان من عملاء الشركة الفرعية صندوق معاشات تقاعدية تابع لولاية في الولايات المتحدة وكانت تدير الأصول الخاصة به، بما في ذلك فندق مملوك جزئياً للعميل، وكانت هناك ادعاءات بحدوث انتهاكات في الفندق تتعلق بـ "الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية وساعات العمل" وأسئلة حول "ما إذا كانت المجموعة الفرنسية قد بذلت العناية

(113) انظر، على سبيل المثال، <https://asic.gov.au/about-asic/news-centre/find-a-media-release/2023-releases/23-043mr-asic-launches-first-court-proceedings-alleging-greenwashing/#:~:text=ASIC%20has%20launched%20its%20first%20court%20action%20against,characteristics%20of%20some%20of%20its%20superannuation%20investment%20options>

(114) حتى عام 2023، قدمت 143 حالة تتعلق بالقطاع المالي إلى جهات الاتصال الوطنية - مما يجعله ثالث أكثر القطاعات التي يتم الاستشهاد بها في مثل هذه المظالم. ومن بين هذه القضايا، كانت 38 قضية تتعلق بمسائل في إطار عملية بذل العناية الواجبة، و34 تتعلق بحقوق الإنسان، و20 تتعلق بالعمالة والعلاقات الصناعية.

(115) انظر الرابط - <https://www.oecdwatch.org/complaint/ec-and-idi-vs-australia-and-new-zealand-banking-group/>

الواجبة تجاه شركتها الفرعية<sup>(116)</sup>. وأدت عملية جهة الاتصال الوطنية، التي سلطت الضوء أيضاً على مختلف الجهات الفاعلة المشاركة على مستوى الاستثمار، إلى تشكيل نقابة للعمال، وأخضعت عقد إدارة الفندق إلى توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المستثمرين المؤسسيين<sup>(117)</sup>.

80- وقدمت مؤخراً شكاوى في إطار عملية جهات الاتصال الوطنية ضد موفري البيانات التجارية بزعم أنهم أدرجوا في مؤشرات النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة الخاصة بهم شركات ترتبط مباشرة بالنظام العسكري في ميانمار. وتزعم الادعاءات أن موفري الخدمات لم يضغطوا بمسؤولياتهم المتعلقة ببذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان ولم يستخدموا ما لديهم من نفوذ كبير على الشركات المدرجة في مؤشراتهم بشأن النهج البيئية والمسائل الاجتماعية والحوكمة من أجل معالجة المخاطر والآثار الخطيرة على حقوق الإنسان الناجمة عن علاقات تلك الشركات بجيش ميانمار<sup>(118)</sup>.

81- ومع ذلك، لا يوجد سوى القليل من الأمثلة على مستثمرين وفروا بأنفسهم سبل انتصاف فعالة للمتضررين من استثماراتهم. وقدمت مجموعة من الاقتراحات في مشاورات الفريق العامل وفي التقارير التي تلقاها، مثل الاقتراح بأن ينشئ الموقعون على مبادئ التعادل آلية انتصاف للتعامل مع الآثار السلبية على حقوق الإنسان الناشئة عن استثماراتهم، في الحالات التي تقتدر فيها الجهات المتلقية للاستثمارات إلى مثل هذه الآلية وتكون غير قادرة أو غير راغبة في توفيرها. وشملت الاقتراحات الأخرى استخداماً أوسع للتحكيم والوساطة<sup>(119)</sup> لضمان إجراءات أسرع مع زيادة إشراك أصحاب المصلحة. وفي كل حالة، يجب أن تكون سبل الانتصاف مجدية ومناسبة لأصحاب الحقوق المتضررين.

## خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

82- تقع على عاتق الجهات المستثمرة مسؤولية احترام حقوق الإنسان من خلال وضع المخاطر على الناس والكوكب في صميم عمليات صنع القرار. ويشمل ذلك إدماج حقوق الإنسان في سياساتها واستراتيجياتها، وبذل العناية الواجبة المستمرة بحقوق الإنسان، ومعالجة الآثار السلبية على حقوق الإنسان التي تسببها أو تساهم فيها. وتختلف الوسائل التي يتم من خلالها الوفاء بهذه المسؤولية باختلاف نوع المستثمر وفئة الأصول ووفقاً للسياق، من بين عوامل أخرى. وبشكل عام، ينبغي أن يؤدي بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان إلى تحديد الآثار السلبية على حقوق الإنسان ومنعها وتخفيفها والمساءلة بشأنها، بما في ذلك على مستوى الجهات المتلقية للاستثمارات، وينبغي للمستثمرين استخدام نفوذهم الفردي والجماعي. وتتطلب هذه العملية مشاركة أصحاب المصلحة بشكل هادف، والتخطيط لضمان أن تؤدي أفضل البيانات الممكنة إلى توجيه عملية العناية الواجبة بحقوق الإنسان. ويمكن أن يساعد الوفاء بهذه المسؤولية المستثمرة أيضاً على تجنب أو تقليل المخاطر القانونية والمتعلقة بالسمعة والمسائل المالية والتشغيلية.

(116) انظر الرابط <https://mneguidelines.oecd.org/database/instances/fr0023.htm>.

(117) المرجع نفسه.

(118) انظر الرابط <https://www.inclusivedevelopment.net/esg/esg-investing-giants-under-scrutiny-for-fueling-rights-abuses-in-myanmar/>.

(119) انظر، على سبيل المثال، قواعد التحكيم لمنظمة موامة قوانين الأعمال في منطقة البحر الكاريبي وقواعد لاهاي بشأن التحكيم في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية للوساطة البيئية والمتعلقة بالمسائل الاجتماعية والحوكمة الصادرة عن مركز التسوية الفعالة للمنازعات.

83- ويحتاج المستثمرون، من أجل الاضطلاع بمسؤوليتهم عن احترام حقوق الإنسان، إلى الحصول على بيانات مفيدة لاتخاذ القرارات من الجهات المتلقية للاستثمار بشأن حقوق الإنسان ومواءمتها مع المبادئ التوجيهية لجميع المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة. وسيتمكن ذلك المستثمرين من عكس هذه المعلومات في عملياتهم لصنع القرار فيما يخص نهجهم المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة، ويمكنهم توجيه إجراءات المستثمرين والجهات المتلقية للاستثمار بشكل أفضل. وهناك حاجة إلى بيانات أكثر تفصيلاً كي يتمكن المستثمرون من مختلف الأحجام، وفي جميع الولايات القضائية وحسب فئات الأصول والاستراتيجيات المحددة، من مراعاة حقوق الإنسان في استثماراتهم.

84- ويمكن للدول أن تضطلع بدور رئيسي من خلال صياغة تشريعات ولوائح تمكن المستثمرين، في إطار نهجهم المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة، من زيادة المواءمة مع المبادئ التوجيهية، وتوفير معلومات شفافة لأصحاب المصلحة، وإدراج شروط الأهمية النسبية المزدوجة، وإدراج أحكام إنفاذ فعالة، وضمان وصول أصحاب الحقوق بشكل فعال إلى سبل الانتصاف المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة أو الفعلية على حقوق الإنسان نتيجة لقرارات الاستثمار. ويمكن أن تساعد هذه الإجراءات على ضمان الابتعاد عن النهج الطوعي المجزأ من جانب المستثمرين إزاء الآثار الضارة بحقوق الإنسان.

85- ويلاحظ الفريق العامل الحاجة إلى بذل جهد تعاوني من جانب المستثمرين والجهات المتلقية للاستثمار والدول وأصحاب الحقوق من أجل تحقيق الوصول الهادف إلى سبل الانتصاف، والمساهمة في أطر أكثر عدلاً وخاضعة للمساءلة تضمن حماية واحترام حقوق الإنسان من حيث النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة وأنشطة الاستثمار.

86- وبينما يركز هذا التقرير على النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة، يشدد الفريق العامل على أن المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان تنطبق على جميع أنواع الاستثمار ومنتجات وخدمات القطاع المالي.

87- ويكرر الفريق العامل توصياته السابقة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان فيما يتعلق بالقطاع المالي والمستثمرين<sup>(120)</sup>، وبشأن الدولة بوصفها جهة فاعلة اقتصادية<sup>(121)</sup>. ويكرر الفريق العامل بعضاً من هذه التوصيات ويقدم التوصيات الأخرى الواردة أدناه.

88- يوصي الفريق العامل الدول بما يلي:

(أ) تعزيز وتطوير اللوائح والتشريعات من خلال:

'1' إدراج المستثمرين وحقوق الإنسان في المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة في سياق الأطر التشريعية والتنظيمية الوطنية، وذلك على سبيل المثال، في خطط العمل الوطنية والتشريعات الإلزامية لبذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان؛

'2' الانتقال إلى نهج الامتثال والشرح لمعالجة المخاطر المترتبة على نهج الاستيفاء الشكلي للشروط من قبل جميع الشركات (بما في ذلك المستثمرون)؛

(120) انظر A/HRC/47/39/Add.1.

(121) انظر A/HRC/32/45.

- (ب) تحقيق اتساق السياسات من خلال ما يلي:
- '1' ضمان توافق التشريعات واللوائح المتعلقة بالمعايير البيئية والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية، وتضمين آليات لتنفيذها؛
- '2' التعاون مع سائر الدول ووكالات وضع المعايير لتوضيح تعريف المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة التي تتماشى مع المبادئ التوجيهية؛
- (ج) تطوير ودعم تنفيذ المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، والاستدامة، ونهج الاستثمار التي تأخذ في الاعتبار حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال:
- '1' إدماج الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان عندما تسعى الدول أو المؤسسات المملوكة للدولة إلى جمع رأس المال والقيام بمشروعات، وعندما تتخذ الجهات المستثمرة المملوكة كلياً أو جزئياً للدولة (مثل الصناديق السيادية أو بعض صناديق المعاشات التقاعدية) قرارات استثمارية وتشارك في أنشطة إشرافية مع الجهات المتلقية للاستثمار أو أصحاب المصلحة؛
- '2' مطالبة المستثمرين بإدراج حقوق الإنسان في السياسات والاستراتيجيات، والاضطلاع بتحديد وتقييم الآثار الضارة بحقوق الإنسان من خلال بذل العناية الواجبة المستمرة بحقوق الإنسان، ومعالجة الآثار السلبية التي تسببها أو تساهم فيها، والكشف عن هذه الإجراءات؛
- '3' إصدار الأنظمة المتعلقة بموفري البيانات التجارية ووكالات التصويت بالوكالة والجهات الفاعلة الأخرى في مجال البيانات من أجل تعزيز شفافية منهجياتهم ومواءمتها مع المبادئ التوجيهية وتجنب تضارب المصالح؛
- '4' إنشاء أدوات للتوعية العامة وبناء القدرات والتوجيه في مجال حقوق الإنسان في إطار النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، والاستدامة، ونهج الاستثمار، بما في ذلك من خلال دعم وضع توجيهات عملية للمستثمرين، تستهدف فئات أصول محددة، ومجموعة من الممارسات الإيجابية المتوافقة مع المبادئ التوجيهية، بما يشمل اتساق احترام حقوق الإنسان مع الواجبات الائتمانية والأهمية النسبية؛
- (د) إنشاء آليات إنفاذ قوية من خلال ما يلي:
- '1' فرض بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان على جميع الجهات المتلقية للاستثمار، بما يتناسب مع حجمها ونطاقها وقطاعها، فضلاً عن فئة الأصول ونوع الاستثمار، ومطالبتها بتقديم تقرير سنوي إلى المستثمرين عن الإجراءات التي تتخذها لتحديد الآثار السلبية المحتملة والفعلية على حقوق الإنسان ومنعها والتخفيف من حدتها والمساءلة بشأنها، بما في ذلك الآثار البيئية والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، في المناطق المتأثرة بالنزاع والمناطق عالية الخطورة؛
- '2' مطالبة المستثمرين بالتحقيق والإبلاغ فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها الجهات المتلقية للاستثمار لتنفيذ المبادئ التوجيهية. ويشمل ذلك، عندما ينطبق على فئة

الأصول، الحصول على الأدلة وتقييمها فيما يتعلق بجهود الجهات المتلقية للاستثمار في بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان ومعالجتها. ويشمل أيضاً إدراج العواقب المترتبة على عدم التحقيق والإبلاغ؛

(هـ) ضمان وصول أصحاب الحقوق إلى سبل الانتصاف الفعالة فيما يتعلق بالآثار السلبية المحتملة أو الفعلية على حقوق الإنسان التي تنجم عن قرارات الاستثمار، بما في ذلك الأضرار البيئية والمتعلقة بتغير المناخ.

89- ويوصي الفريق العامل المستثمرين بما يلي:

(أ) اعتماد التوصيات الأساسية الواردة في تقرير التقييم الصادر عن فريق العمل فيما يتعلق بالتزامات السياساتية للمستثمرين، وتحديد المخاطر وتقييمها، وإشراك أصحاب المصلحة، وتحديد أولويات العمل، والنفوذ، وتتبع الاستجابات والتواصل، وتصفية الاستثمارات والمعالجة<sup>(122)</sup>، ودمج هذه التوصيات في نهجها المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، والاستدامة؛

(ب) تضمين حقوق الإنسان في سياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بالنهج البيئية والمسائل الاجتماعية والحوكمة، والاستدامة، مع توفير رقابة رفيعة المستوى؛

(ج) تحديد وتقييم الآثار الفعلية والمحتملة على حقوق الإنسان قبل الاستثمار وعلى أساس مستمر بمجرد بدء الاستثمار، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

'1' النظر في الكيفية التي تضمن بها استراتيجياتها الاستثمارية ونماذج أعمالها أن تأخذ في الاعتبار بشكل فعال آثار قراراتها الاستثمارية على حقوق الإنسان فيما يتعلق بجميع فئات الأصول؛

'2' إدماج الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان في إدارة الحافظات، بما في ذلك من خلال طرح أصحاب الأصول أسئلة تتعلق بحقوق الإنسان في طلبات تقديم العروض المقدمة من مديري الأصول وفي استبيانات بذل العناية الواجبة، وإدراج بنود تعاقدية تتعلق بالمسؤولية عن احترام حقوق الإنسان، والتشديد على ضرورة بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان، سواء أكان ذلك في العقود المبرمة بين أصحاب الأصول ومديري الأصول أو بين المستثمرين والجهات المتلقية للاستثمار، وتحديد عواقب عدم الامتثال؛

(د) إعطاء الأولوية لمشاركة أصحاب المصلحة مشاركة هادفة، بما في ذلك من خلال ما يلي:

'1' التعاون مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب الحقوق المتضررين وغيرهم بغية الحصول على بيانات أفضل عن الآثار السلبية المحتملة والفعلية على حقوق الإنسان؛

'2' إجراء مشاورات هادفة لأصحاب المصلحة مع المجموعات التي يحتمل أن تتأثر وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، حسب الاقتضاء، بشكل فردي أو جماعي، بما في ذلك مع الشعوب الأصلية؛

- (هـ) ضمان بذل أقصى قدر من العناية الواجبة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالاستثمارات في المناطق المتأثرة بالنزاع والقطاعات عالية المخاطر؛
- (و) استخدام النفوذ من خلال قرارات الاستثمار، والإشراف على الجهات المتلقية للاستثمار، والعمل مع واضعي السياسات لضمان احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق تشجيع الجهات المتلقية للاستثمار، ومطالبتها حيثما أمكن بما يلي:
- '1' توحيد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- '2' تعيين أعضاء مجالس الإدارة أو أعضاء ذوي خبرة في مجال حقوق الإنسان كجزء من الالتزام بالتنوع في مجالس الإدارة؛
- '3' التحديد المناسب لأصحاب المصلحة وإجراء مشاورات هادفة، حسب الاقتضاء، لا سيما فيما يتعلق بأصحاب الحقوق المتضررين، من أجل تحديد الآثار السلبية على حقوق الإنسان ومنعها والتخفيف منها والمساءلة بشأنها؛
- (ز) تصفية الاستثمارات بمسؤولية، باستخدام العناية الواجبة بحقوق الإنسان، عندما يتعذر استخدام النفوذ لتغيير ممارسات الجهات المتلقية للاستثمار؛
- (ح) تتبع فعالية جهود بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان، على سبيل المثال من خلال تشجيع الجهات المتلقية للاستثمار، ومطالبتها حيثما أمكن بتقديم أدلة واضحة على: بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان؛ والتشاور الهادف مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، حسب الاقتضاء؛ وإتاحة الوصول إلى سبل الانتصاف، بما في ذلك من خلال آليات التظلم على المستوى التشغيلي؛
- (ط) اتخاذ خطوات لتعزيز وتمكين وصول أصحاب الحقوق المتأثرين إلى سبل الانتصاف من خلال ما يلي:
- '1' معالجة الآثار السلبية على حقوق الإنسان التي يسببها المستثمرون أو يساهمون فيها، ووضع آليات تظلم فعالة على المستوى التشغيلي لتيسير إتاحة سبل الانتصاف بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية؛
- '2' استخدام وتعزيز نفوذهم من أجل تيسير الانتصاف للضحايا حيث يكون المستثمر مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالضرر الذي لحق بحقوق الإنسان بسبب الجهات المتلقية للاستثمار؛
- (ي) ضمان زيادة تسليط الضوء على الطبيعة المترابطة للمعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة بحيث تدمج اعتبارات حقوق الإنسان من خلال جميع هذه المعايير في استراتيجيات الاستثمار؛
- (ك) كجزء من نظام إدارة الاستدامة، الاستثمار في بناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وإجراء البحوث والتعلم من الأقران من أجل تبادل الممارسات الجيدة لضمان حصول مجالس الإدارة والإدارة والعمال على التدريب في مجال حقوق الإنسان والقدرة على إدماج حقوق الإنسان في قرارات الاستثمار وضمان مواءمة إجراءات المستثمرين على نطاق أوسع مع المبادئ التوجيهية؛

(ل) الضغط بقوة، فردياً وجماعياً، من أجل توفير بيانات محسنة ومتسقة وموحدة عن حقوق الإنسان، واستخدام منهجيات بحث متوافقة مع المبادئ التوجيهية من قبل موفري البيانات التجارية ووكالات التصويت بالوكالة.

90- وبالإضافة إلى ذلك، يوصي الفريق العامل بما يلي:

(أ) أن توضح جميع الشركات تنفيذ مسؤولياتها بموجب المبادئ التوجيهية، بما يشمل الآثار الفعلية والمحتملة على حقوق الإنسان والأداء في إطار جميع المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة، من أجل توفير بيانات موثوقة؛

(ب) أن يوفر مقدمو البيانات عن المعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة، ووكالات التصويت بالوكالة والجهات الفاعلة الأخرى في مجال البيانات، منهجيات واضحة وشفافة لجمع البيانات عن الأداء في مجال حقوق الإنسان، وأن يعملوا على تحسين نوعية بياناتهم المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال التعاون مع خبراء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والضحايا وأصحاب الحقوق؛

(ج) أن يضع جامعو مؤشرات النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة منهجيات ومعايير لضمان المواءمة مع المبادئ التوجيهية، مما يعزز إمكانية اضطلاع المستثمرين في الصناديق المرتبطة بمؤشرات بمسؤوليتهم عن احترام حقوق الإنسان؛

(د) أن يقدم المستشارون المحترفون المشورة للمستثمرين بشأن ضرورة مواءمة نهج المستثمرين المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة مع المبادئ التوجيهية؛

(هـ) أن تواصل منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية وأصحاب الحقوق المتأثرون توفير بيانات الأثر على حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمعايير البيئية والمسائل الاجتماعية والحوكمة، والاستدامة، لمساعدة المستثمرين، وأن تقدم معلومات من أجل التشاور الهادف مع أصحاب المصلحة، وتوفر المزيد من المعلومات المتعلقة بالمعايير المرجعية عن المستثمرين؛

(و) أن تواصل منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمنظمات الدولية والدوائر الأكاديمية الاضطلاع بدور محوري في تثقيف المستثمرين والجمهور على نطاق أوسع بأهمية مراعاة حقوق الإنسان في النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة وقرارات الاستثمار؛

(ز) أن تقدم منظومة الأمم المتحدة توجيهات عملية بشأن المبادئ التوجيهية للقطاع المالي في سياق النهج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة.